العمل الاقتصادى العربى المشترك *: تقييمه ومستقبله

محمد محمود الامام**

المبحث الثالث - معايير اختيار وتقييم فاعلية اساليب العمل المشترك

معايير المفاضلة بين صيغ العمل المشترك

إذا استبعدنا عملية التكامل المفضية إلى اندماج تام، فإن العمل المشترك يمكن أن يتناول صيغة أو أكثر من الصيغ التى تندرج تحت عنوان التكامل أو التعاون.وعند المفاضلة بين مناهج التكامل فى الإقليم العربى، اقترح أحد الخبراء بناء على تكليف من الإكوا الاستناد إلى عدد من الخصائص[1] على نحو ما هو مبين فى جدول (٤). الخاصية الأولى (العمود الثانى)هى المستوى الذي تصدر عنه المبادرة باستخدام الصيغة أو الأداة المبينة فى العمود الأول.والخاصية الثانية هى المستوى الذى يتأثر بهذه الأداة. فصيغة منطقة التجارة الحرة المتضمنة حرية تبادل المنتجات الوطنية تنشأ بمبادرة من المستوى الأعلى (الحكومى) ويتحدد مدى تدخل المستويات الأدنى (المنشآت الإنتاجية) بطبيعة التنظيم الذى يجرى به المستوى الأعلى إشراكها فى التفاوض حول هذه المناطق أو استشارتها عند إنشائها.وواضح أن تأثيرها ينصب على هذه الوحدات الأدنى التى يهيأ لها جو التنافس فى أسواق الدول أعضاء المنطقة. ونظرا لأن قرارات النشاط الفعلى تترك لهذه الوحدات،فإن التأثير لا يتم بصورة صريحة،وهو ما يعنى أن الأداة المعنية سلبية أو مستترة

* تضمن العدد السابق للمجلة المبحثين الأولين حول المفهوم وتطوره، ويشمل هذا العدد المبحثين الثالث والرابع حول تقييم العمل الاقتصادى العربى ومستقبله.

** أ.د. محمد محمود الأمام وزير التخطيط الأسبق.

passive.أما الخاصية الأخيرة فتنصب على حدود الوظائف أو القطاعات التى تشملها الأداة. ويلاحظ أن منطقة التجارة الحرة تصنف على أنها ذات درجة شمول مختلفة، فقد تشمل جميع السلع المتبادلة،أو تقتصر على قوائم سلعية معينة،كأن تكون منطقة تجارة حرة للسلع الصناعية،كما كان الحال فى منطقة الإفتا.هناك خاصية أخرى هى النطاق الجغرافى،وهى مختلفة فى جميع الأحوال، حيث قد تطبق الأدوات على كل دول الإقليم أو على بعض منها فقط، كما هو مشاهد فى الوطن العربى.ويلاحظ أن بعض اتفاقيات تحرير التجارة يقتصر على دولتين، كحالة خاصة من الصورة الأولى،فيتقرر من المستوى الأعلى ليؤثر فى الأدنى بطريق مستتر، ولكن قد تقوم به بعض المنشآت الإنتاجية فى الدولتين، سعيا إلى إيجاد منافذ لطاقاتها الإنتاجية غير المستغلة،أى أنه يتقرر على المستوى الأدنى ويؤثر فى هذه الوحدات بشكل صريح active،إذا ما تضمن أهدافا محددة للمبادلات المدرجة فيه،كما يؤثر على المستوى الأعلى (أوضاع الميزان التجارى) بشكل مستتر. وواضح أن الشمول قد يكون عاما فى الحالة الأولى (لجميع السلع)أو جزئيا فى الحالتين. وتتفق باقى أدوات التبادل التجارى مع المنطقة الحرة فى خصائصها، بما فى ذلك إقامة اتحاد جمركى تتم فيه حرية انتقال جميع السلع،وطنية وأجنبية.

من جهة أخرى،فإن التبادل التجارى يرتبط به انتقال للمدفوعات الجارية، التى يكون لها نفس الخصائص،ولكن من الممكن أن تدخل فى تمويل التجارة البينية وحدات على المستوى الأدنى (أجهزة مصرفية،كالبنك الإسلامى) ويكون المستفيد هو وحدات تقوم بالتجارة أو بتمويلها،ولذلك فإن التأثير على المتاجرين يكون إما صريحا أو مستترا، كما أن الشمول قد يكون عاما،أو قاصرا على بعض السلع،كأن تستبعد بعض أنواع السلع (كالنفط مثلا أو إعادة التصدير). والواقع أن اللجوء إلى تمويل التجارة البينية يشير إلى عجز الأثر المستتر لتحرير التبادل عن تنشيط حركة التكامل.

وفى مجال انتقال رؤوس الأموال يمكن أن تعقد اتفاقيات لانتقال رؤوس الأموال، تتأثر بها الوحدات القائمة بالاستثمار،بشكل مستتر، وهى عادة تنصب على الاستثمار بصفة عامة. كما قد تدعو أجهزة عامة إلى مؤتمرات للمستثمرين ورجال الأعمال،أو تتم هذه المؤتمرات بمبادرة من رجال الأعمال أنفسهم،وتساعد نتائجها فى فتح فرص أمامهم أو دعوة السلطات العامة لاتخاذ إجراءات أو سياسات يجرى الإيصاء بها، ويكون التأثير عادة مستترا،يتحول إلى صريح باستجابة الأطراف

جدول(٤)* تصنيف أهم أدوات العمل الاقتصادى المشترك

أدوات العمل الاقتصادى المشترك	مستوى		طبيعة التأثير	درجة الشمول
	المصدر	التأثير		
(أ) التبادل التجارى				
١ - حرية تبادل المنتجات الوطنية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٢ - الاتفاقيات التجارية الثنائية	على/أدنى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	مختلف
٣ - حرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٤ - تنظيم التجارة العابرة واستخدام الموانئ	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٥- تنسيق/توحيد سياسات الاستيراد والتصدير	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٦ - توحيد التصنيف الجمركى	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٧ - توحيد التعريفة والتشريع الجمركى	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٨ - إزالة العوائق والقيود الكمية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٩ - توحيد أنظمة وسياسات النقل والترانزيت	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
(ب) انتقال الأموال				
١٠ - تيسير المدفوعات الجارية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
١١ - تمويل التجارة البينية	على/أدنى	أدنى	صريح/مستتر	مختلف
(جـ) انتقال رؤوس الأموال				
١٢ - اتفاقيات وترتيبات انتقال رؤوس الأموال	أعلى	أدنى	مستتر	عام
١٣ - مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال	على/أدنى	أدنى/أعلى	مستتر	مختلف
١٤ - تحقيق ترابط أسواق رأس المال	على/أدنى	أعلى	مستتر	مختلف
(د)انتقال العمال				
١٥ - حرية العمل والاستخدام	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
١٦- توحيد تشريعات العمل والضمان الاجتماعى	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
(هـ) الإقامة وممارسة النشاط الاقتصادى				
١٧ - حرية الإقامة والتملك والإيصاء والإرث	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف

* الجداول ١ . ٢ . ٣ بالجزء الأول من الدراسة فى العدد السابق.

تابع جدول (٤)

أدوات العمل الاقتصادى المشترك	مستوى المصدر	مستوى التأثير	طبيعة التأثير	درجة الشمول
١٨- حرية ممارسة النشاط الاقتصادى	أعلى	أدنى	مستتر	عام
١٩ - حرية ممارسة المهن	أعلى/أدنى	أدنى	مستتر/صريح	عام/جزئى
٢٠ - توحيد تشريعات الضرائب والرسوم	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٢١ - تلافى الازدواج الضريبى	أعلى	أدنى	مستتر	عام
(و) تنسيق السياسات والتشريعات				
٢١ - تنسيق السياسات الاقتصادية (الأخرى)	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	محدد
٢٢ - تنسيق/توحيد التشريعات الاقتصادية	أعلى	أدنى	صريح	محدد
٢٣ - تنسيق سياسات المنافسة	أعلى	أدنى	مستتر	عام
٢٤ - تنسيق السياسات البحثية والتكنولوجية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
(ز) التكامل النقدى				
٢٥ - إنشاء اتحاد مدفوعات إقليمى	أعلى	أدنى	مستتر	عام
٢٦ - تكامل العملات (تجميع الاحتياطيات - دعم ميزان المدفوعات - تحقيق قابلية التحويل)	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر/صريح	عام
٢٧ - تنسيق أسعار الصرف	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	عام
٢٨ - تنسيق السياسات النقدية	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	عام
٢٩ - تطوير"الدينار العربى" الحسابى	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	عام
٣٠- توحيد النقد - إنشاء بنك مركزى إقليمى	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	عام
(ح) التمويل الإقليمى				
٣١ - المعونات المالية (بما فى ذلك التكافل)	أعلى	أعلى	صريح/مستتر	محدد
٣٢ - صناديق تعويضية واجتماعية (هيكلية)	أعلى	أعلى/أدنى	صريح/مستتر	مختلف
٣٣ - إنشاء صندوق تنمية (للتمويل الميسر)	أعلى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	محدد

تابع جدول (٤)

أدوات العمل الاقتصادى المشترك	مستوى المصدر	مستوى التأثير	طبيعة التأثير	درجة الشمول
٣٤ - إنشاء بنك تنمية إقليمى (للتمويل التجارى)	أعلى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	محدد
٣٥ - ضمان الائتمان والاستثمارات الإقليمية	أعلى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	محدد
٣٦ - إنشاء شركات مشتركة التمويل أو قابضة	أعلى/أدنى	أدنى/أعلى	صريح/مستتر	محدد
(ط) العلاقات الخارجية				
٣٧ - عقد الاتفاقيات بصورة مشتركة	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	محدد
٣٨ - تنسيق السياسات تجاه رأس المال الأجنبى	أعلى	أعلى/أدنى	صريح/مستتر	مختلف
٣٩ - تنسيق المواقف فى المحافل الدولية	أعلى	أعلى	مستتر	محدد
(ى) التكامل الإنتاجى				
٤٠ - تنسيق شبكات البنية الأساسية	أعلى	أدنى	صريح	جزئى
٤١ - المشروعات المشتركة متعددة الجنسيات	أدنى(بتدخل من أعلى)	أعلى/أدنى	صريح	جزئى
٤٢ - برامج للصناعات المتنامة	أعلى	أعلى/أدنى	صريح/مستتر	محدد/جزئى
٤٣ - التخطيط الإقليمى (المشترك بين الأقطار)	أعلى	أدنى/أعلى	صريح(عدا التأشيرى)	عام
(ك) الترتيبات المؤسسية				
٤٤- توحيد النظم والمصطلحات الإحصائية	أعلى	أدنى	مستتر	مختلف
٤٥ - اتحادات المنتجين أو المصدرين	أدنى	أعلى/أدنى	صريح/مستتر	محدد/جزئى
٤٦ - اتحادات عناصر الإنتاج (بما فيها المهنيين)	أدنى	مختلف	صريح/مستتر	مختلف
٤٧ - وكالات التسويق أو الشراء المشترك	أعلى(عادة)	مختلف	صريح	جزئى عادة
٤٨ - اتحادات المستهلكين	أدنى	أعلى	صريح/مستتر	شامل عادة
٤٩ - مؤسسات مشتركة للبحث والتدريب	أدنى	أدنى	صريح/مستتر	جزئى
٥٠ - منظمات قطاعية متخصصة	أعلى	أعلى/أدنى	مستتر	جزئى

المهتمة إلى بعض التوصيات.وتتشابه أدوات كل من تحرير حركة انتقال الأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى فى الخصائص، ولكن قد تقوم بعض الاتحادات المهنية بتنظيم قواعد ممارسة المهن المعنية إقليميا، وهو ما يقصر التنسيق على النطاق الجزئى. ويلاحظ أن أداة تنسيق السياسات تشمل فى الواقع مجالات عديدة،منها ما يرتبط بأدوات أخرى، ومنها ما يمثل ترتيبا قائما بذاته،وهو يؤثر على المستوى الأعلى الذى يتخذ قرارات بالسياسات، كما يؤثر على سلوك الوحدات الأدنى، وإن تم ذلك بصورة مستترة. وينصب كل نوع من السياسات على مجال محدد، بينما تؤثر سياسة المنافسة على المستويات الأدنى بشكل عام.أما تنسيق التشريعات أو توحيدها فينصب تأثيره على المستويات الأدنى بصورة صريحة وفى مجالات محددة.

وتتعدد أدوات التكامل النقدى، وتنشأ كلها على المستوى الأعلى، وتؤثر على المستوى الأعلى إلى جانب المستويات الأدنى التى قد تتأثر بصورة غير مباشرة، ولذلك فإن التأثير يكون مستترا، إلا إذا انصبت الأدوات على إجراءات محددة، كما فى عمليات دعم موازين المدفوعات. وتصيب هذه الإجراءات النشاط الاقتصادى العام. وتنشأ أدوات التمويل الإقليمى على المستوى الأعلى، وإن جاز قيام المستويات الأدنى بإقامة مشروعات أو شركات قابضة مشتركة. و توجه أدوات التمويل عادة إلى المستوى الأدنى، وإن أثرت أيضا على المستوى الأعلى.أما المعونات المالية (الإقليمية) فتوجه إلى المستويات الأعلى، ولكنها يمكن أن تؤثر على المستويات الأدنى بصورة غير مباشرة .ويكون التأثير صريحا بالنسبة للوحدات المستفيدة من تلقى التمويل،وهناك تأثير مستتر للوحدات الأخرى التى تستفيد من توفر موارد تمويلية إضافية.وينطبق نفس الأمر على الصناديق التعويضية، التى تقدم إلى الدول الأعضاء المتضررة من عمليات التكامل ما يعوضها عن عدم مشاركتها فى المنافع التى تتحقق للأعضاء الآخرين. وقد توجه الصناديق الإقليمية إلى أغراض اجتماعية، كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى، وتساعد على النهوض بالمناطق أو الأنشطة التى تتعرض إلى التراجع، والعمال الذين قد يصابون بالتعطل ويحتاجون إلى إعادة تأهيل. من جهة أخرى فإن العلاقات الخارجية للإقليم وأعضائه يمكن أن تخضع لتنسيق من خلال عقد الاتفاقيات مع دول خارج الإقليم أو مع جماعات أخرى بصورة مشتركة، وهو ما قد يؤثر بصورة مستترة على المستويات الأدنى. وقد يتناول العمل المشترك تنسيقا للسياسات تجاه رأس المال الأجنبيى، وهو ما يؤثر على قرارات كل من المستويات العليا والدنيا،كما أنه يؤثر بصورة صريحة على المتعاملين معه، وقد

يكون التأثير مقصورا على قطاعات معينة أو عاما، بينما تنصب الأدوات الأخرى على مجالات محددة.

وتتناول عمليات التكامل الإنتاجى عملا مشتركا على مستوى المنشأة أو القطاع أو الاقتصاد كله. ومن المجالات التى تلقى اهتماما، الربط بين شبكات البنية الأساسية للطرق والاتصالات والطاقة.من جهة أخرى،يمكن أن يجرى إنشاء مشروعات متعددة الجنسية، إما بالدمج أو الاستحواذ على مشاريع عبر الحدود،أو الاتفاق على إنشاء مشروعات مشتركة، تتجاوز المشاريع ذات التمويل المشترك أو القابضة(أداة رقم ٣٦)،وهو ما يتم عادة بين وحدات على المستوى الأدنى، وإن كان المستوى الأعلى يمكن أن يشارك فى إقامتها أو إدارتها. ويتجاوز تأثير هذه المشروعات المستويات الأدنى،أى المشروعات الأخرى التى تتأثر بنشاطها،إلى المستوى الأعلى الذي يطالب بتوفير تسهيلات لها، سواء من حيث تحرير التجارة فى منتجاتها ومستلزماتها،أو انتقال عناصر الإنتاج المستخدمة، ومتطلبات التمويل.وكما هو معلوم، فإن عددا من التجمعات الإقليمية لدول نامية اهتم بوضع برامج قطاعية مشتركة، لا سيما للصناعات المتتامة complementary، بغرض تحقيق الترابط بين اقتصادات الدول الأعضاء وإيجاد القاعدة الإنتاجية التي تعزز التبادل التجاري مستفيدة من السوق الإقليمية.وهى تحدد أهدافا للسلطات العليا والمنشآت الإنتاجية بصورة صريحة،فى قطاعات معينة، ومن ثم فمجالها جزئى.كذلك تعمد بعض التجمعات الإقليمية إلى إقامة نوع من التخطيط فوق الوطنى،قد يكون نطاقه محدودا بمجالات معينة (كما هو الحال بالنسبة لما أقرته استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك)أو قد يكون تأشيريا فى شكل إسقاطات عامة تسترشد بها الوحدات الإنتاجية وأجهزة التخطيط فى الدول الأعضاء،وذلك على المستوى العام للاقتصاد الوطنى.

وتضم المجموعة الأخيرة عددا من الترتيبات المؤسسية، بعضها يتولاه المستوى الأعلى، ولكن عددا منها تبادر به الوحدات الأدنى، لأنه يمثل اتحادات لتنظيمات محلية.وقد تكون المنظمات القطاعية المتخصصة استشارية،كما أنها قد تكون نوعا من الاتحادات التى ترسم سياسات مشتركة (كمنظمة الأوابك).ويتراوح التأثير بين صريح يتعلق بالوحدات المشاركة، ومستتر يؤثر على مستويات أدنى داخل التنظيمات القطرية وفى مجالات أخرى.

ويتضح من التصنيف السابق تعدد أدوات العمل المشترك، وتفاوت مستويات تأثيرها وطبيعة هذا التأثير.والواقع أن التصنيف الفعلى يتوقف على الظروف الخاصة بالتجمع الإقليمى المعنى.ومن الواضح أن الصيغ التكاملية الشائعة تتبع المنهج التجارى (أ)وبعضها يعزز بالمنهج الإنتاجى(ب) ومن ثم فإن الطابع الغالب هو الأدوات التى تنشأ فى المستوى الأعلى لتؤثر في الأدنى، والتى تتصف بالعمل على نحو مستتر، وهو ما يجعل فاعليتها تتوقف على مدى توفيرها عناصر الاستجابة لهذه الصيغ المستترة،فضلا عن أن كيفية الاستجابة تعكس القوى النسبية للوحدات القائمة، وهو ما قد يفتح باب الاستقطاب polarization الذى عانت منه تجمعات دول نامية.ولذلك نجد أن الاتجاه فى كثير من التجمعات الحالية هو إشراك وحدات المستوى الأدنى، سواء فى صياغة عمليات التكامل أو فى متابعة تنفيذها.ودعا هذا البعض لتفضيل أسلوب المشروعات المشتركة حيث تتولاها المستويات الأدنى ويكون تأثيرها صريحا منذ البداية،وهو ما يعفى السلطات العليا من التزامات تمس السيادة الوطنية[٢] .

المناهج المتبعة فى تفعيل أدوات العمل المشترك

تشير التجارب التطبيقية، بما فيها التجربة العربية، إلى تفاوت المناهج المتبعة من ثلاث نواحى:

الأولى الأسلوب الذى تنفذ به العمليات المختلفة.

الثانية التوالى الزمنى لكل من هذه العمليات،أو تعاقبها فى أثر بعضها البعض.

الثالثة درجة التفصيل التى تعطى لها أو لمراحلها خلال المسار الزمنى.

وإلى حد كبير يغلب على أدوات العمل المشترك أو التكامل التعاقب الزمنى على نحو يؤدى إلى دفع العمل إلى الأمام،بمعنى أن تساعد إنجازات مرحلة معينة إلى تالياتها، وهو ما ينطوى أيضا على كون الدخول فى التفاصيل يؤجل إلى مراحل متقدمة حتى لا يؤدى الاختلاف على التفاصيل غير ذات الأهمية المبكرة إلى تعثر العمل من بدايته.ويعتبر هذا من المبادئ التى اعتمدتها كل من المدرسة الوظيفية والوظيفية المحدثة neo-functionalist، والمدرسة التعاملية transactionalist، والتى تميزها عن المدرسة الاتحادية التى تقفز مباشرة إلى المرحلة النهائية وهى الوحدة، لتعالج مكوناتها فيما بعد.

ومن أهم الأساليب المتبعة عقد اتفاقيات بين الدول أعضاء التجمع التكاملى، وهو الأسلوب الذى لجأ إليه المجتمع العربى منذ البداية.وقد كشفت التجربة ميلا إلى تجنب التفاصيل، خاصة فيما يخص الأمور الخلافية أو التى تتعلق بمراحل مستقبلية، وهو ما يجعل الاتفاقيات تتخذ شكل اتفاقيات الحد الأدنى.ويؤدى هذا إلى تعثر تطوير العمل المشترك،حيث يتيح لبعض الدول المشاركة فرصة التنصل من الاتفاقيات عند توسيع نطاقها (كما فعلت بعض الدول العربية بالنسبة لتعديلات اتفاقية تسهيل التبادل التجارى،وكما فعلت النرويج بالنسبة لاتفاقية ماستريخت). ويترتب على هذا اختلال توزيع المنافع والأعباء وتعثر مسار التكامل وللتغلب على هذه الصعوبة، يجرى عادة تضمين الاتفاقية الأصلية نصا يتيح تعديلها ببروتوكولات، تجنبا لشرط تصديق الأجهزة التشريعية على التعديل، وما يتيحه من فتح الباب أمام فئات الضغط لتعارض ما سبق رفضه سابقا.

الأسلوب الثانى هو عقد مؤتمرات،بعضها يكون على مستوى فنى عالى، والبعض الآخر على مستوى تنفيذى،قد يصل إلى مستوى الوزراء، أو ربما مستوى القمة. وعلى الرغم من أن القمة تبدو معبرة عن الإرادة السياسية العليا ،فإن التنفيذ يظل بيد الأجهزة التنفيذية(الوزراء، الذين عبر بعضهم عن أن قرارات القمة لا تلزمه[٣])كما أنه يظل مقيدا بموافقات الأجهزة التشريعية. غير أن المشكلة التى واجهت العمل العربى المشترك هى أن الوزراء المعنيين (المسئولين عن الشؤون القطاعية أو العامة) لا يستطيعون فرض ما يجرى الاتفاق عليه، إذ أن وزراء المالية يشكلون قيدا على الحركة،منفردين ومجتمعين .بل إن الوزراء أعضاء المستويات الإشرافية لأجهزة العمل المشترك لا يلتزمون بما قد يتخذونه من قرارات، خاصة فى ظل الظاهرة السائدة، وهى عدم إلزامية القرارات المشتركة. ومن الأمثلة على ذلك أن مجلس محافظى صندوق النقد العربى، حينما عقد اجتماعا استثنائيا للنظر فيما تضمنته استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك من زيادة فى رأسمال الصندوق، أجبر على التسليم بوجهة نظر بعض الوزراء الذين أحالوا الأمر إلى القمة، رغم موافقتهم على عقد اجتماع لهذا الغرض وحضوره وهم فى طريقهم إلى الاجتماع السنوى للبنك والصندوق الدوليين. على الجانب الآخر فإن مؤتمرات الفنيين قد تشهد فى البداية مستويات مقبولة من الأداء يدعو إلى تكرارها ،فإذا المستوى يتراجع بسرعة، كما حدث فى مؤتمرات البترول،مما دفع إلى إصدار قرارات تنص على ضرورة إحسان الإعداد لها.

ومن الأساليب المماثلة عقد لجان متخصصة، بعضها ينشأ فى ظل ترتيبات تكاملية، أجهزة

كانت أم اتفاقيات. غير أن الآمال التى تعقد على هذه اللجان سرعان ما تتبخر،إذ يتراجع التمثيل فيها، وقد يسند إلى بعض أعضاء السفارات فى الدولة مقر الاجتماع،أو قد يغيب كلية. ومن الأمثلة البارزة فى هذا الشأن التمثيل فى الحوار العربى الأوروبى. وفى كثير من الأحوال يتخذ الوزراء قرارا بتشكيل لجان خبراء أو فرق عمل لدراسة موضوعات محددة، أى أنها لجان غير دائمة، ومع ذلك يمتنعون عن تسمية الخبراء المطلوبين عندما يعودون إلى مواقع عملهم القطرية،مما يعرقل تنفيذ الأغراض التى تقررت بشأنها اللجان، وقد ينتهى الأمر إلى تقليص عدد الأعضاء،والاعتماد على عدد محدود،لا تتوفر له الإمكانات اللازمة. ومن الأمثلة المبكرة على ذلك اللجنة التى كلفت بمراجعة قرار السوق المشتركة فى نهاية مرحلتها الأولى.وهنا أيضا نجد أن وزراء المالية يتدخلون بتقييد التخصيصات فى الميزانية لهذه الأغراض، بينما يغدقون على المشاركات فى أنشطة دولية، بغض النظر عن الربط بين التكلفة والعائد. وقد كان من الأمور التى عرقلت العمل العربى المشترك عدم استقرار عضوية اللجان الدائمة، حيث تتغير مواقف ممثلى الدول فيها بتغير العضوية. والواقع أن هذا لم يكن ليحدث لو أن الدول خصصت أجهزة قطرية لدراسة قضايا العمل المشترك وتزويد ممثليها بتوجيهات كافية.

الأسلوب الذى استخدمه العرب بكثافة هو إقامة أطر مؤسسية، فى شكل مؤسسات أو منظمات متخصصة، بحيث حاكى التنظيم المؤسسى العربى التنظيمات التكاملية وتنظيمات الأمم المتحدة مجتمعين، دون أن يكون لأى منها سلطة فوق وطنية تتطلبها وظائف بعضها، خاصة فيما يتعلق بمجلس الوحدة الذى يفترض فيه أن يكون مناظرا للجماعة الاقتصادية الأوروبية. وإذا كان هناك تعدد مؤسسى فى بعض التجمعات، كما هو الحال فى المجتمع الأوروبى حيث يوجد مجلس أوروبي وعدة مؤسسات سياسية ودفاعية بجانب الاتحاد الأوروبى، تتفاوت فى عضوياتها وصلاحياتها، فإن المشاهد أن هذا يتم فى ظل تقسيم واضح للعمل بينها. وقد ثار جدل حول التداخل بين أعمال المجلسين الاقتصادى والوحدة، وانتقاد الأخير لأنه لا يضم جميع الدول العربية، دون توقف عند ظاهرة اقتصار الجماعة الاقتصادية الأوروبية على ستة أعضاء فى البداية وتطورها مع الزمن، وعدم تدخل الأجهزة الأوروبية الأخرى فيما يدخل فى نطاق اختصاصاتها. بل إن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ظلت قائمة وتجاوزت النطاق الأوروبى، واقتصرت أعمالها على الدراسات.وحينما أولت شؤون التعليم والقوى العاملة مثلا اهتمامها، حرصت على أن تركز على

العلاقة بين الجانبين، حتى لا تكرر أعمال وكالات الأمم المتحدة المعنية (منظمة العمل الدولية واليونسكو). بالمقابل، نجد أن المنظمات العربية المتخصصة لم تضع مناهج خاصة بها ،بل سعت إلى محاكاة قاصرة لأساليب عمل المنظمات الدولية المناظرة. حتى صندوق النقد العربى تحول إلى صورة مشوهة لصندوق النقد الدولى،ثم انحرف عن مساره الداعى إلى إنشائه لينشغل بعمل ذى طبيعة سوقية (على أهميته)، هو تمويل التجارة البينية.

وقد دعا هذا إلى معالجات تعسفية، تمثلت فى اتخاذ قرار بعدم إنشاء مؤسسات جديدة، بغض النظر عن مدى الحاجة إليها (وهو ما أوقف فكرة إنشاء مؤسسة عربية للتكنولوجيا)، بل والانسحاب من بعض المنظمات،كان أخطره الانسحاب من مجلس الوحدة، وعدم الوفاء بالالتزامات المالية تجاهها ،وهو ما أدى لحرمان بعض العاملين من رواتبهم.على أن من أهم العوامل التى حدت من فاعلية معظم المؤسسات العربية نقل عدد من الصراعات العربية إليها ،وافتقارها إلى الخبرات اللازمة، بما فى ذلك المستويات القيادية، التى تسعى إلى استرضاء السلطات القطرية لضمان استمرارها فى مناصبها، وهو ما جعل الكثير من التعيينات يغلب عليه الطابع السياسى لا الفنى. وسمح هذا باستهانة بعض ممثلى الدول فى التنظيمات العليا لهذه المؤسسات بما يقدم لها من دراسات،بحيث تحولت إلى أجهزة دون الحكومية بدلا من أن تكون بين حكومية inter-governmental، ناهيك عن أن تكون فوق وطنية. وبدعوى رفع كفاءة التنظيم المؤسسى،أعيد تشكيله على نحو راعى الاقتصاد فى النفقات واسترضاء بعض الدول بإعطائها نصيبا من المؤسسات المجمعة، على حساب الكفاءة فى الأداء[٤].ولم يمنع هذا من إضافة مؤسسات شبه إقليمية، لعلها شجعت على التخلى عن المؤسسات القومية،أو الرضوخ لمحاولات إشراكها في مؤسسات ترتبط بأطراف أجنبية، وهو ما يهدد العمل المشترك حاليا.

ولا يعنى هذا أن الصيغ السابقة كلها بديلة لبعضها البعض. فإنشاء المؤسسات يقوم بناء على عقد اتفاقيات. ولعل أهم ما شاب التنظيم العربى أن المجلس الاقتصادى العربى بدأ هزيلا بموجب مادتين (فقط السابعة والثامنة) من مواد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى، ثم اكتسب كيانا ذاتيا وتطور إلى مجلس اقتصادى واجتماعى، ليبسط سلطانه على النسق العربى،ويتدخل فى الشؤون التى أفردت لها أجهزة متخصصة. وقد كان وجود هذا المجلس بهذه الصورة الهلامية، التى تعطى بديلا غير إلزامى لمسيرة الوحدة الاقتصادية العربية، عاملا على إضعاف الحافز على

الانضمام إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى كان حظه أفضل، إذ أقيم بناء على اتفاقية أعدت بعد مناقشات مطولة على مستوى الخبراء والمستوى السياسى[٥] وقد وجه إلى هذه الاتفاقية اتهام بأنها طموحة[٦]، من حيث إنها حاولت إقامة وحدة اقتصادية فيما يقل عن عشر سنوات.غير أن مشكلة هذه الاتفاقية وغيرها من اتفاقيات العمل العربى المشترك أنها تقتصر على عموميات دون الدخول فى تفاصيل تعتبر ضرورية من أجل تزويد الأطراف العاملة بها (الدول المشاركة وأجهزتها والعاملين فى المؤسسات المنشأة بموجبها) بقواعد للعمل يمكن الاحتكام إليها. قارن اتفاقية الوحدة الاقتصادية مثلا بمعاهدة روما المنشئة للجماعة الأوروبية،واستمرار العمل بهذه المعاهدة إلى أن عدلت بموجب اللائحة الأوروبية الموحدة Single European Act التى صيغت بموجبها معاهدة ماستريخيت. قارنها أيضا بمعاهدة منتفديو المنشئة للجماعة الأندية. يضاف إلى ذلك خلو الإطار المؤسسى من السلطة فوق الوطنية، وما يرتبط به من وجود جهاز نيابى وآخر قضائى،لغلبة غياب التمثيل الشعبى قطريا.

معايير التقييم فى ظل المنهج التقليدى

رأينا أن المنهج التقليدى يعطى موقعا متميزا لخطوات تحرير التجارة وبناء اتحاد جمركى، أخذا فى الاعتبار أن يكون ذلك على نحو يؤدى إلى "خلق التجارة" بقدر يفوق "تحويل التجارة"، وهو ما يجعل فاعلية التكامل أو العمل المشترك عامة متوقفة على الظروف الخاصة للتجمع المعنى.وقد اقترح بيلا بالاسا،الذى صاغ نظرية للمنهج التقليدى فى ضوء التجربة الأوروبية، أدوات تقييم تستند إليها.وكانت الأداة التى اقترحها هى المرونة الدخلية للطلب على الواردات، أى نسبة التغير النسبى فى الواردات إلى التغير النسبى المناظر فى الناتج القومى الإجمالى.فارتفاع المرونة للواردات البينية عما قبل التكامل يمثل خلقا إجماليا للتجارة، وانخفاض المرونة للواردات من خارج الإقليم تحويلا للتجارة، بينما يمثل ارتفاع مرونة للطلب الكلى على الواردات أثرا صافيا لخلق التجارة[٧]. وواضح أن هذا التصنيف يفترض أن الأثر الأخير يعود إلى التكامل، ومن ثم فهو يفترض عدم تعرض المرونة الكلية للتغير فى غيبته. وهو قد يظهر تزايد الاستيراد بسبب تناقص نمو الناتج القومى كما لو كان أثرا مرغوبا.يضاف إلى ذلك أن القياس يتم عادة وفقا لمجموعات سلعية وليس على أساس سلع متماثلة وكاملة التنافس. غير أن الشائع هو الاعتماد على مؤشرات تدفق التجارة[٨] والاقتصار على مقارنة نسب التجارة البينية إلى التجارة الكلية، وهو ما يتعارض مع

المنطق الذى اعتمده بالاسا، حيث إن ارتفاع نسبة التجارة البينية قد يكون مرجعه تحويل التجارة، أو قد يصحبه تراجع فى نمو الواردات الكلية، دون تبين ما إذا كان ذلك مرجعه زيادة الاعتماد على النفس أو تراجع فى مستوى النشاط الاقتصادى ومن ثم فى الطلب المشتق (وليس البديل) على الواردات. وأخيرا فإن هذا القياس البعدى ex post للتكامل قد يختلط به ترتيبات مع دول أو مناطق أخرى من العالم. فمنذ بداية السبعينات مثلا أفسح نظام الأفضليات العام GSP مجالا للتصدير المعفى من الرسوم (كليا أو جزئيا) إلى الدول الصناعية، وهو ما استقطب جانبا من الصادرات إلى خارج الدول النامية والوطن العربى، مما حد من نمو الواردات البينية. بل إن ارتباط عدد من الدول العربية على مدى العقدين الأخيرين باتفاقيات مشاركة مع الجماعة الأوروبية، أو من ميثاق لومى، أدى لتوثيق علاقاته معها ،خاصة وأن تزايد احتياجات التنمية من السلع الصناعية غير المتوفرة إقليميا زاد من الاعتماد على التبادل مع الدول الصناعية. ويشير هذا إلى أن مناهج التكامل ظلت مستندة، فكريا وعمليا ،إلى نظرية التجارة الخارجية، وعجزت محاولة إسناد التكامل إلى نظرية التنمية عن توفير أساس نظرى وعملى للتكامل.

فإذا نظرنا إلى العمل المشترك بصفة عامة وجدنا أن تعدد أدواته وتباين الأهداف التي تحدد لكل منها، يجعل من الصعب أن نوجد معايير عامة لقياس مدى فاعليته، اللهم إلا إذا اتخذنا إسهامه فى تحقيق التنمية كمؤشر عام .وهنا أيضا تتداخل عوامل أخرى مع الأدوات، كما أن صياغة التكامل على نحو يرتبط بالتنمية تبقى أقرب إلى التقدير التوجهى normative أكثر من البناء النظري الوضعى positive. وبالتالى فإن الأمر يتحول إلى تقييم لما تمتلكه الأدوات المستخدمة من صفات مرغوبة[٩]، تمكنها من تحقيق أهدافها الخاصة، كما تجعلها دافعة نحو مزيد من التعاون أو التكامل:

الإمكان feasibility، وهو ما يعطى دورا مهما في البداية للأدوات التى تندرج ضمن أدوات التكامل السلبى، وهى التى تتصف عادة بأنها من أعلى إلى أسفل وفق تصنيف جدول (٤) وذات تأثير مستتر. ومعلوم أن هذه الصفة هى التى أدت إلى صياغة نظرية التكامل من خلال السوق على النحو المعروف، وهو ما يعنى أنه مع تقدم السير فى العمل المشترك يصبح الانتقال إلى أدوات أكثر إلزاما وتقييدا أكثر إمكانا، ويزيد الاعتماد على الأدوات ذات التأثير الصريح، وهو ما يتطلب توفير أطر تهيئ مشاركة الوحدات المتأثرة بالأدوات حتى لا تعرقل مسارها.

الكفاءة efficiency، أى قدرة الأداة على تحقيق الأهداف المرجوة، ولهذا الأمر أهميته عندما تتنافس عدة أدوات على تحقيق نفس الهدف، وهو أمر يرتبط كذلك بالترتيب الزمنى للأدوات .فمن الأمور التى يجرى تجاهلها أن إنشاء اتحاد مدفوعات أوروبى فى الفترة السابقة على الدخول فى اتحاد جمركى كان له أهمية كبيرة لنجاح هذا الأخير.كذلك يتوقف الأمر على حسن صياغة الأدوات المختارة، خاصة إذا كان تأثيرها مستترا يعتمد على حسن استجابة الوحدات المعنية، وفقا لما هو معروف عن أدوات السياسة الاقتصادية عامة.

الفاعلية effectiveness، ويقصد بها قدرة الأدوات المختارة على تحقيق العمل المشترك، سواء فى الاتجاه الأفقى من خلال آثار انتشارية spread effects، يكون وقعها طيبا على مختلف وحدات المجتمع، أو فى الاتجاه الزمنى بحفز التحرك نحو مراحل أكثر تقدما. و تتوقف هذه الصفة على حسن صياغة الأدوات وعلى تطوير هذه الصياغة بما يتمشى مع المراحل التى يبلغها ذلك العمل. وسواء بالنسبة للأدوات الصريحة أو المستترة فإن العبرة بالآثار الكلية وليس فقط بالآثار المباشرة، بما فى ذلك الآثار التي تدرج عادة ضمن إطار رفاهية المستهلكين. وقد تؤدى بعض الآثار السلبية غير المباشرة على وحدات عدا المقصودة بالتأثير المباشر إلى توليد ضغوط مضادة من قبل بعض فئات المجتمع،مما يحد من الدرجة المبدئية للفاعلية.وتعتبر آثار تحويل التجارة المنتقصة من آثار خلق التجارة من هذا القبيل.

العدالة equity، ويقصد بها عدالة توزيع المنافع، سواء بين الدول المشاركة،أو داخل كل دولة بين فئات المصالح المختلفة. وقد كان افتقاد العدالة من أهم أسباب تعثر معظم التجمعات التكاملية للدول النامية، بل وتحولها إلى حلبات للصراع .ولم يحل دون ذلك اللجوء إلى أساليب تعويضية (الأداة رقم ٣٢)إذ أن الهدف من التكامل هو تعزيز التنمية وليس التعويض عن افتقادها ماليا .من ناحية أخرى فإن تفاوت تقديرات الدول للمنافع المحتملة يدفع بعضها إلى رفض المشاركة فى بعض الأدوات، وبالتالى لا تنشأ دواعى للصراع، وهذا من خصائص التجمع العربى، بالمقارنة بتجمعات أخرى مثل شرق أفريقيا. وقد يدفع هذا باتجاه عقد اتفاقيات ثنائية أو إقليمية كبديل يعتقد بأنه أقدر على عدالة توزيع المنافع مما يضعف العمل القومى، وهو ما ساد فى الوطن العربى.

المرونة flexibility، وهنا نفرق بين نوعين من المرونة:الأول يتعلق بأسلوب صياغة أداة

معينة،حيث يقدر أن التشدد منذ البداية فى فرض صيغة شاملة ومعقدة تتطلبها الأهداف النهائية المراد تحقيقها يثير صعوبات تنفر بعض الأطراف من قبول المشاركة فيها ،وهو ما يدفع للنصح باستخدام صياغة تسمح بتحقيق قبول عام، بأمل أن يؤدى ذلك إلى رفع درجة تقبل الانتقال إلى مراحل أعلى فيما بعد.أما الثانى،فهو المرونة من حيث الامتداد الجغرافى، بمعنى التقدم نحو أدوات أكثر تقييدا لعدد محدود من الدول يقبلها ويعطى مثلا للآخرين يشجعهم على الانضمام في المستقبل،وفى نفس الوقت إفساح مجال لأعضاء جدد يطبقون عددا من الأدوات التى تنتمى إلى مراحل أولية،دون إلزام مسبق بالانتقال إلى مراحل أكثر تقدما. وقد بدأ هذا النوع يراود الفكر الأوروبى مع الاقتراب من الوحدة التى تتزايد مقاومة بعض الأطراف لها، ولجأت الجماعة إلى ما يسمى المجال الأوروبى European Space الذى تحرر فيه التجارة وتطبق بعض أدوات العمل المشترك الأخرى مع عدد أكبر من الدول الأوروبية، بل ويتجه جنوبا نحو شمال أفريقيا وغرب آسيا. هذه المرونة تظل ملتزمة بالفلسفة المرحلية للتكامل وفق النظرية التقليدية،أدى تطبيق هذا المنطق فى السبعينات إلى تحول الأمر إلى عملية انتقائية ينتقى بها كل ما يشتهيه بدعوى فتح باب أوسع لانضمام جميع الدول العربية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية[١٠].

الاتساق consistency، حيث قد تتضارب بعض الأدوات المستخدمة مع بعضها البعض، سواء بسبب افتقاد منهج شامل للعمل المشترك أو التكامل،أو غموض الصيغ التى تحدد بموجبها بعض الأدوات،أو تصور أن بعض الصيغ المعدلة قد يلقى قبولا تفتقده بعض الصيغ السائدة. وقد عانى العمل العربى المشترك من فقدان الاتساق، وكان أخطر ما أصابه استمرار المجلس الاقتصادى والاتفاقيات الثنائية أو الإقليمية فى تقديم بدائل محدودة عن السير نحو الوحدة الاقتصادية.كذلك أدى الإفراط المؤسسى إلى تضارب وازدواجية فى العمل، سعت استراتيجية العمل المشترك إلى تلافيه، ولكنها بدورها لم تحصل على القدر الكافى من الالتزام. من جهة أخرى فإن الالتجاء إلى بعض الأدوات قد ينشئ حاجة لمساندته بأدوات أخرى قد يكون نطاقها أوسع مدى مما يلزم للمساندة. فالتحمس للمشروعات المشتركة كبديل لأدوات تجارية ومالية بدعوى أنها أداة صريحة تنبثق عادة عن وحدات في المستوى الأدنى، سرعان ما يواجه بحاجة لدعمه بهذه الأدوات ذاتها.

الاستمرارية continuity أو التواصل sustainability، وهو ما يعنى خلق دافع إلى الاستمرار فى تطبيق الأدوات المنتقاة إلى مداها، بمراحلها حيثما يكون للمرحلية مغزى، وفى

التحرك نحو مزيد من الأدوات التى تعمق العمل المشترك وتقترب بالتكامل من مرحلة الاندماج. وإذا كانت مشاركة وحدات المستوى الأدنى تعتبر من أدوات تدعيم استمرارية العمل المشترك، فإن هذا لا يغنى عن دور أساسى للمستوى الأعلى، خاصة أن الآثار الانحسارية backwash effects تكون واضحة فى البداية، وتسبق الآثار الإيجابية. ويربط بعض الكتاب بين الاستمرارية والمرونة، إذ أن افتقاد المرونة لا يترك أمام الأطراف المخالفة فى الرأى سوى الانسحاب من التجمع الإقليمى. ولا يعني هذا ما يذهب إليه البعض[١١] أن يجرى تجنب الصيغ الشاملة فى البداية وتركها لمراحل يزداد فيها الاقتناع بجدوى العمل المشترك. فقد رأينا أن اتفاقيات الحد الأدنى لا تكون بالجدوى الكافية لتشجيع مواصلة الحركة، والعبرة ليست بتجنب التفاصيل، حيث كان غيابها سببا للخلاف عند الانتقال لمراحل جديدة، بل الأهم هو إعداد دراسات علمية تطبيقية قبل الإقدام على العمل.

معايير التقييم في ظل المنهج الحديث

رأينا أن المنهج الحديث يرتكز على عملية تحرير متبادل للتبادل التجارى بين دول متفاوتة النمو ومتباينة الأسس الاجتماعية، والسماح بانتقال رأس المال والنشاط الاقتصادى من الدول الأكثر تقدما، بهدف الحد من الهجرة من الجنوب إلى الشمال.كما أنه يعمد إلى التحول من المعونات التى تقدمها الدول المتقدمة من منطلق المساعدة فى تنميتها إلى قاعدة الأخذ مقابل العطاء، حيث توجه المعونات إلى تعزيز قدرة الدول النامية على استقبال الاستثمار الأجنبى وتبنى أنشطة تحد من الضغوط السكانية وما يتولد عنها من حركات هجرة، وتعالج التدهور فى البيئة الذى يؤثر سلبا على العالم بما فيه الدول المتقدمة المعنية. ويقترب هذا إلى حد كبير مما يحدث على الصعيد الدولى، خاصة مع دخول منظمة التجارة العالمية إلى الحلبة. وفى الحالتين، الإقليمية والعالمية، يجرى الاعتماد على نماذج التوازن العام على الحاسب الآلى CGE models، التى تقارن وضع دولة معينة مع تحرير التجارة مع مجموعة معينة من الدول بالوضع بدون تحرير. أى أن الأمر ينصب على أداة واحدة هى تحرير التجارة البينية.

ومن هذا القبيل النماذج التى استخدمت لقياس أثر تنفيذ جولة أوروجواى للجات على مناطق العالم المختلفة.وسبق ذلك جهد مماثل لدراسة أثر الاتفاق التجاري الأمريكى الكندى(السابق الإشارة إليه)[١٢]. وعندما اتجه التفكير الأمريكى إلى إقامة تجمع النافتا صيغت نماذج من هذا

النوع للترويج للفكرة[١٣]. كما طبق بعض الباحثين أسلوبا مماثلا لدراسة أثر منهج الشراكة الذى طرحته أوروبا والذى يجرى فيه تبادل تحرير التجارة مع دول عربية متوسطية، مع إفساح مهلة لهذه الأخيرة لإنجاز التحرير من جانبها أمام الواردات من المنتجات الأوروبية. ويشير التطبيق على الاتفاقية التى عقدت مع تونس فى يوليو ١٩٩٥ أن الأثر الاستاتيكى على تونس سلبى، وقد يتحول إلى إيجابى محدود إذا أدرجت فروض تسمح بإمكان انتقال رأس المال من القطاعات المضارة من التحرير إلى تلك المستفيدة منه [١٤]، وهى فروض تعسفية، لأن رأس المال المجمد فى أصول إنتاجية يفقد قيمته السوقية إذا تعرض النشاط الذى يعمل فيه إلى التراجع. وتشير الدراسات إلى أنه كلما قصرت مدة إنجاز التحرير الكامل،كلما زادت صعوبات التكيف بسبب المشاكل التي تواجه انتقال العمال فضلا عن رأس المال بين القطاعات. ورغم أن النماذج المذكورة لا تسمح بإدراج دخول رأس المال الأجنبى إلى تونس للاستفادة من فرص التصدير إلى أوروبا بصورة عضوية فيها ،فإن التحليل يشير إلى أن افتراض تحققه لن يحسن بصورة ملموسة من الرفاهة الاقتصادية للتونسيين. ولهذا الأمر أهميته لأن دراسات الاقتصاديين التونسيين تشير إلى أن المخرج الأساسى يتمثل فى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر[١٥].وقد أوضحنا فى دراسة سابقة أن مثل هذا الأثر لم يتحقق رغم أن الاقتصادات العربية المتوسطية كانت تتمتع بحرية التصدير إلى الجماعة الأوروبية طيلة العقدين السابقين، وأنه إذا أصبح التحرير تبادليا ، فسوف يتخذ الاستثمار بغرض التصديرأوروبا موقعا له[١٦]. فضلا عن ذلك فإن الأثر على كل من التجارة والتنمية كان محدودا. والخلاصة أن المنهج الجديد يبدو أكثر سلبية من المنهج التقليدى فى جدواه.

المبحث الرابع – مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك

تطور الهدف الرئيسى للعمل العربى المشترك

لعل الجولة السابقة فى أبعاد العمل المشترك عامة، مع إشارات إلى الواقع العربى الذى لم يكد يترك منها بعدا أو أداة إلا حاول تطبيقها، وفى أساليب إجراء تقييم أدواته، قد أوضحت مدى افتقاد معظم الجهود العربية لتأصيل الاختيارات وبنائها على أساس علمى، تسليما فى معظم الأحيان بما تدعو إليه نظريات صيغت فى أطر اقتصادية واجتماعية بعيدة عن الواقع العربى، وبأن الوحدة مطلوبة بحد ذاتها ، فلا أقل من وحدة اقتصادية فى مواجهة التحديات التى تواجه المجتمع

العربى، أو من أجل تحقيق أهدافه العامة. وقد كان الهدف المحورى الذى ساد فى البداية هو الأمن القومى، الذى سيطر على الفكر العربى سنة ١٩٥٠ عند مناقشة معاهدة الدفاع المشترك،وبموجبه نشأ المجلس الاقتصادى وعقدت اتفاقيات تحرير حركة التدفقات الاقتصادية فى إطار مفهوم التعاون الاقتصادى،كما تأثرت القرارات بتطورات الصراع العربى الصهيونى.

وفى سنة ١٩٦٠ حدث تحول قطرى وقومى نحو التنمية بأبعادها الوطنية والقومية ومستوياتها الشاملة والقطاعية [١٧] ولكن ظل منهج التكامل من خلال السوق سائدا. وعندما عقد مجلس الوحدة فى ١٠-١٤/٦/١٩٧٠ على مستوى وزراء التخطيط استجابة لاقتراح من العراق ولاحظ ما يعانيه الوطن العربى من تفكك وتبعية وتخلف اقتصادى واجتماعى (أو ما أطلق عليه نادر فرجانى اسم "التاءات الثلاث"[١٨]) ربط بين التكامل والتنمية القومية، وأوضح أن ما بذل من جهود مخلصة فى نطاق التعاون الاقتصادى العربى لم تؤت كل الثمار التى استهدفتها بسبب غياب التنسيق الشامل لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين البلاد العربية. ومن ثم طالب بتنسيق الخطط الاقتصادية للبلاد الأعضاء ضمن خطة قومية تكفل ضم وتعبئة موارد البلاد الأعضاء، وتضمن استخدامها الاستخدام الأمثل لصالح الشعب العربى. والتقط اتحاد الاقتصاديين العرب الخيط فخصص مؤتمره الرابع الذى عقد فى الكويت ١٧-٢٠/٣/١٩٧٣، لموضوع "التخطيط للتنمية فى البلاد العربية"[١٩]. وهكذا ارتبط المنهج التخطيطى للتكامل بالهدف التنموى، كما أعطى هذا دفعة قوية للمطالبة بانسياب الأموال العربية، والدعوة إلى إقامة المشروعات المشتركة سعيا إلى توظيف المال العربى الذى تزايد مع الفورة النفطية الأولى.وقد تبلور هذا التحول فى وثيقتى الاستراتيجية والميثاق السابق الإشارة إليهما، كما تم الربط بين التنمية القومية (المخططة) والأمن.

غير أن التكاثر المالى الذى أعقب الفورة النفطية وما ترتب عليه من تفاوت كبير فى مستويات الدخل[٢٠] وتوجهات التنمية بين الدول العربية أدى إلى اختراق جدار التضامن العربى، وأوجد تقسيما إلى أقطار يسر وأقطار عسر، مكرسا ظاهرة التجزئة فى الوطن العربى. وترتب على هذا أمران يمثلان تراجعا من العام إلى الجزئى، الأول هو توارى منهج التخطيط الشامل أو القطاعى وراء المشروعات المشتركة التى أريد منها اصطياد الأموال العربية بدلا من تركها تتسرب إلى الخارج.الثانى هو التراجع من مفهوم الأمن القومى الذى دعا إلى الالتفاف حول متطلبات بناء القوة

الذاتية على المستوى القومى إلى أمن قطرى أو إقليمى على أحسن الفروض[٢١].وفى هذا المناخ غلب على الصيغة الأولية للاستراتيجية التى أعدها فريق عمل ثلاثى(ضم كلا من برهان الدجانى وأنطوان زحلان وسيد جاب الله)[٢٢]الفكر الليبرالى البراجماتى. فقد اعتمدت مفهوم القطاع المشترك الذى تعددت مفرداته بمضى الزمن، وطالبت بالعمل على تطويره وتعزيزه. وأضافت اعتبارا آخر إلى كل من هدفى الأمن والتنمية وهو الربحية، سعيا إلى تحقيق مشاركة أكثر فاعلية من جانب وحدات المستوى الأدنى، وإفساحا للمجال أمام القطاع الخاص. ويرى البعض أن تعثر الاستراتيجية بالصيغة التى جرى إقرارها بها مؤشر بجدوى العودة إلى المنهج الليبرالى، بدلا من المنهج التخطيطى " اليسارى" [٢٣].والواقع أن ما يعتبر منهجا ليبراليا كان أشد مركزية مما اعتبر يساريا حيث اقترح إنشاء"الهيئة العربية العليا للتنمية والتكامل الاقتصادى" تتولى الإشراف على برامج العمل المشترك،على أن يتم تمويل هذه البرامج عن طريق ضريبة تصدير على النفط بمعدل ١٠٪ تحول إلى "صندوق التنمية الاقتصادية العربية" تديره الدول النفطية التى تفرض الرسم[٢٤] ،ويقوم بتوجيهها إلى العمل المشترك من خلال قروض ميسرة إلى مختلف مؤسسات القطاع المشترك. وعلى أى حال فإن إفساح المجال لليبرالية لم يحقق نجاحا يؤكد جدواه، بينما بقى المنهج التخطيطى دون اختبار حقيقى.

التقاطعات الإقليمية فى الوطن العربى

يواجه العمل العربى المشترك ومحاولات إحياء التكامل العربى تحديا إضافيا ،هو محاولات إقامة تجمعات إقليمية على حساب التجمع القومى، يعتمد أغلبها الأهداف الثلاثة، وهى: الأمن ولكن من منظور إقليمى: والتنمية بمزيد من توثيق العلاقات بالعالم الخارجى: والربحية بغرض كسب تأييد القطاع الخاص عن طريق إفساح دور أكبر له، سواء للكسب المتعذر تحقيقه قطريا ،أو لتولى إدارة العمل المشترك، مثلما يخطط لتوليه إدارة الشؤون المحلية من خلال برامج الكيف الاقتصادى.وكانت أولى المحاولات الصريحة فى هذا الاتجاه،إنشاء "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"بناء على ما توصل إليه وزراء الدول الخليجية الست فى اجتماعهم فى الرياض فى٤/٢/١٩٨١،أى قبل مضى ثلاثة أشهر من إقرار الاستراتيجية والميثاق! وتنص اتفاقية المجلس على تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء وصولا إلى وحدتها، ودفع عجلة التقدم فى مختلف الميادين،كما تنص على تعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه على إقامة مشروعات

مشتركة. غير أن الهدف الأمنى الإقليمى لمواجهة التطورات فى المنطقة، سواء قيام الثورة الإيرانية أو ضغط العراق من أجل إقامة سوق خليجية مشتركة على غير ما تريده الدول الست [٢٥]، كان دافعا لإقامة المجلس وقصره عليها. التجمع الآخر الذي كانت له جذوره السياسية الوحدوية، واعتباراته الأمنية التى هددها الصراع حول الصحراء الغربية هو"اتحاد المغرب العربى" الذى قام فى فبراير ١٩٨٩ بين دول شمال أفريقيا، والذى تسعى مصر للانضمام إليه، فى إطار توجه منظمة الوحدة الأفريقية إلى إقامة جماعة أفريقية، والعمل على بناء تجمع متوسطى فى إطار الشراكة الأوروبية. إلا أن عودة الخلاف أدى إلى تجميده وشل فاعليته.

والأخطر مما تقدم هو ما تسعى إليه قوى خارجية من فرض أطر إقليمية تعمق التجزئة العربية وتكرس التبعية، ولا تحقق بالضرورة كسر حلقات التخلف[٢٦]. فمن ناحية تسعى أوروبا إلى تطبيق المنهج البديل للتكامل الذي لخصنا ملامحه من قبل (جدول ٣) *منطلقة من أهدافها الخاصة فى تحقيق "الأمن والاستقرار" فى المنطقة المحيطة بها فى شرق وجنوب حوض المتوسط، بما فى ذلك إسرائيل وتركيا. والهواجس الأساسية التى تشغلها هى إيقاف الهجرة من هذه المنطقة والحد من التهريب خاصة للمخدرات من المغرب، ومن تهديد الحركات الأصولية وما تقوم به من عمليات إرهابية. ونلاحظ أن هذه التوجهات تضع الأمن من وجهة النظر الأوروبية محل الأمن القومى العربى، وتنظر إلى التنمية فى إطار حل ما تعانيه اوروبا من مشاكل البطالة وتوسيع نطاق الأسواق، بدعوى انتهاء العمل بنظام الأفضليات العامة. وهى فى الوقت نفسه تعطى وزنا خاصا لهدف الربحية ودعم الجهود المبذولة على درب الخصخصة وفتح الأسواق أمام المنتجات ورؤوس الأموال، وممارسة المنتجين الأوروبيين للنشاط الاقتصادى فى دول الجنوب. يكمل هذه التوجهات منتدى البحر المتوسط الذى دعا إليه الرئيس مبارك فى١٩٩٢، والذى ظهرت مؤخرا فى إطاره دعوة إلى إقامة "مؤسسة للأمن والتعاون لدول البحر المتوسط"، كما تتعدد أدوات التعاون،بما فى ذلك إنشاء مؤسسات تمويلية إقليمية[٢٧].

أما المحاولة الأخرى فتأتى تنفيذا لمشروع أمريكى ظهر فى أعقاب توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد تحت اسم "التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط" Regional Co-operation in the Middle East[٢٨]، وهى التسمية التى استخدمتها اتفاقية أوسلو، والتى بناء عليها تنظم

* فى الجزء الأول من المقال الذى نشر بالعدد السابق.

مؤتمرات سنوية كان أولها فى الدار البيضاء، ٣٠/ ١٠-١/ ١١/ ١٩٩٤ وقد تحدثت الفقرة الثالثة لإعلان الدار البيضاء عما يسمى "النفوذ الدولى الجديد" الذى اكتسبه القطاع الخاص، ودعا إلى قيام هذا القطاع باستغلاله من أجل دفع دبلوماسية السلام. وتحدثت الفقرة العاشرة من نفس الإعلان عن الترحيب بإقامة "مجموعة استراتيجية اقتصادية" للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من القطاع الخاص لدى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، تقوم "بالتوصية باستراتيجيات للتعاون الاقتصادى الإقليمى ووسائل التغلب على العوائق التى تواجه التجارة والاستثمار الخاص". وتقوم هذه اللجنة بتقديم توصياتها إلى "اللجنة التوجيهية" المكونة من ممثلين للحكومات، التى تتابع تنفيذ المؤتمرات الإقليمية، وتعمل بالتشاور مع القطاع الخاص. أى أن التخطيط العام لمسيرة التعاون الإقليمى، يتم خارج المنطقة، ويتحكم فيه رجال الأعمال الذين كان لهم نصيب كبير فى المؤسسات التى تضاف بشكل منتظم إلى الهيكل الإقليمى الجديد. ويشير جدول أعمال المؤتمر الثالث الذى تقرر عقده فى منتصف نوفمبر ١٩٩٦ فى القاهرة، إلى استمرار الخط الأساسى وهو إقامة مشروعات تغير من خريطة البنية الأساسية والاجتماعية للمنطقة، وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبى المباشر لدعم قدرات القطاع الخاص المحلى على قيادة التنمية، والتلويح له بربحية تحققها عمليات تعاون إقليمية، من خلال تنظيم إقليمى لرجال الأعمال، ومن خلال الصلات المباشرة التى تعزز من أجلها الاتصالات، داخل المؤتمرات وخارجها. يساند ذلك اتفاقيات مراكش لمنظمة التجارة العالمية، وترتيبات منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى للدول المتوسطية. ويتم كل ذلك تحت راية تعزيز الأمن فى المنطقة، ومساندة عملية السلام.

وسعت دول الخليج إلى عقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى،إلا أن محاولاتها تعثرت[٢٩].وقد طرح وزير الخارجية البريطانى ملكولم ريفكند أثناء زيارته لأبو ظبى فى ١٩٩٦/١١/٤ إنشاء منظمة شرق أوسطية على غرار منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا[٣٠]، باسم"منتدى التعاون وفض المنازعات"،تكون إطارا للحوار حول المسائل الاقتصادية والسياسية والأمنية، وينتظر أن تضم إيران وتركيا ودولا أخرى من خارج المنطقة،وهو ما يمثل إعادة إخراج حلف بغداد.والمعلوم أنه لتصدى مصر لذلك الحلف، تحول مابقى منه فى ١٩٦٤ إلى منطقة " التعاون الإقليمى للتنمية RCD "،تضم إيران وباكستان وتركيا.وساد اعتقاد بعض الوقت أنها سوف تكون نموذجا واعدا لتطبيق المدخل الإنتاجى للتكامل بالتركيز على المشروعات المشتركة،إلا أنها لم

تحرز نجاحا يذكر.وبعبارة أخرى فإن ما يسمى بالمشروع الشرق أوسطى يسعى إلى بناء ما يمكن اعتباره قطاعا مشتركا يكثف تواجد إسرائيل فيه بعد أن ظلت مستبعدة بحكم المقاطعة، وهو يدعى الربط بين التعاون الاقتصادى والأمن الإقليمى(المنسلخ عن الأمن القومى)، والاعتماد على هدف الربحية، ولكن فى قالب يختلف عن منهج فريق العمل الثلاثى.

التحديات التى تواجه العمل العربى المشترك

يتضح مما تقدم أن التطورات الفكرية والعملية تضيف قيودا جديدة على العمل العربى المشترك، وتؤدى إلى تغير الأسس التى يقوم عليها.فبالإضافة إلى تقاطعات الأطر الإقليمية، وتدخل أطراف خارجية فيها كان الإطار القومى يسعى إلى تحقيق التكافؤ فى التعامل معها، فإن وزن العلاقات مع تلك الأطراف، سواء القائم فعلا (كما هو الحال مع أوروبا، أو مع العالم من خلال منظمة التجارة العالمية)أو الذى يراد فرضه (كما هو الحال مع إسرائيل من خلال الشرق أوسطية) يغير بلا شك من درجة مقبولية أو فاعلية العديد من أدوات العمل العربى المشترك. فضلا عن ذلك فإن زحف المفاهيم الجديدة للتكامل، والمبنية أساسا على تطوير المنهج التجارى القائم على تحكيم السوق وأدواتها والذى تعددت الانتقادات المبينة لعدم واقعيته بالنسبة للدول النامية عامة،يضيف قيودا على الاختيارات التى يمكن من خلالها تطوير العمل المشترك على نحو أفضل.فالتطبيق العربى للمنهج التقليدى للتكامل اتسم بالإفراط المؤسسى المعتمد على الحركة من أعلى، وهو ما جاءت حصيلته ضعيفة نظرا لما صحبه من تمسك بذريعة السيادة القومية. والمشاهد أن المنهج الجديد يدعو إلى إحلال الإطار الفردى محل الإطار الرسمى، وتمكين الوحدات الأدنى، وبخاصة من القطاع الخاص، من التحكم فى العمل المشترك، واختيار حدوده الإقليمية بما يتفق والدافع الربحى الآنى.وكلا المنهجين يتجاهل أن التطبيق السليم للمنهج التقليدى بنى على أساس الإطار المجتمعى المشكل وفق تنظيم اجتماعى يحقق توافقا بين رؤى الفئات المختلفة للصالح القومى، وهذا هو المغزى الحقيقى للديمقراطية.

كذلك أوضح التحليل السابق الأثر السلبى لتواجد صيغ للعمل المشترك محدودة من حيث النطاق أو الإلزام، وهى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، والمجلس الاقتصادى بصورته الهلامية.كما أشرنا إلى غياب مناهج تفصيلية لأى من الاتفاقيات المعقودة، بما فى ذلك استراتيجية العمل

الاقتصادى العربى المشترك،التى كان يرجى أن تصاغ بشأنها خطط خمسية، فتحولت الخطط بسبب التغيير فى مضمون الميثاق إلى خطط للمشروعات المشتركة، جرى رفض نعتها بالقومية، كما رفضت أولاها.وقد قسم الدكتور لبيب شقير فى دراسته الموسوعية حول التكامل العربى[٣١] العوامل التى أدت إلى فشل العمل الاقتصادى العربى المشترك، الذى يكاد يجمع عليه جميع الدارسين، إلى مجموعتين:

المجموعة الفنية،التى تشمل قصورا فى المناهج المتبعة.

المجموعة البنيوية،التى تشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والفكرية والمؤسسية وتطوراتها.

من جهة أخرى فإن هناك اتفاقا على أن إنجازات التنمية لم ترق إلى الأهداف المعلنة أو إلى الآمال التى علقت على الإمكانات العربية. ولذلك فإنه إلى جانب مؤشر انخفاض نسب التجارة البينية، يمثل ضعف إنجازات التنمية وتزايد تباين مستوياتها دليلا آخر على ضعف حصيلة العمل المشترك. كذلك يرى البعض فى عفوية انتقال اليد العاملة، ورفض الدول المستقبلة للعمل الدخول فى اتفاقيات تنظم حركتها وتصون حقوقها مؤشرا إضافيا.من جهة أخرى يعتبر ضعف العمل الاقتصادى المشترك مسئولا عن تزايد الاندماج فى الاقتصاد العالمى وترسيخ ظاهرة التبعية،بما فى ذلك التبعية السياسية.ودون الدخول فى تفاصيل مظاهر الفشل التى وردت فى الأدبيات [٣٢]، يمكن تصنيف عوائق العمل الاقتصادي العربى المشترك على النحو التالى:

أولا - العوامل السياسية:

١- غياب الإرادة السياسية. ويعزو البعض هذا الأمر إلى نقص المعلومات عن الفوائد التى يمكن أن تعود من التكامل الإقليمى،وإلى تفشى النزعات القطرية والتمسك بذريعة السيادة الوطنية.

٢- عدم فاعلية المواثيق الرسمية، والتحلل من الالتزامات، خاصة فى غيبة حد أدنى من الإلزام على المستوى الإقليمى،مما يمكن من التوقيع عليها لمجرد تفادى الحرج السياسى دون نية للتنفيذ.

٣- اختلاف النظم السياسية،والتباين الإيديولوجى،وهو ما تردد خلال الستينات فى فترة أخذ بعض الدول العربية بالتوجه الاشتراكى، واقتران ما يسمى بالحرية الاقتصادية بنظم وصفت بالرجعية. ودفع ذلك إلى سيادة النزعات القطرية والإقليمية،خاصة مع اختلاف قواعد الموارد.وتبع ذلك تراجع عن مفهوم الأمن القومى إلى الأمن القطرى أو الإقليمى،والسعى إلى إحلال المظلة الخارجية محل المظلة العربية.

٤- انعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية.ولم يقتصر هذا على حالات تباين النظم، أو القضايا الجوهرية، وهو ما دعا إلى تضمين الميثاق القومى مبدأ تحييد العمل الاقتصادى.

٥- استخدام الاقتصاد أداة للضغط السياسى بدعوى أن البديل هو العمل العسكرى. ولذلك فإن جوهر المشكلة هو غياب آليات ترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل المشترك، وهو ما يدعو إلى السعى لإنشاء آليات فض النزاع أو محاكم عدل إقليمية.

٦- غياب المشاركة الشعبية الحقيقية على المستوى القطرى، ومن ثم عدم إمكان إدراج الاختيارات الشعبية فى المواقف القطرية،أو إيجاد مشاركة على المستوى القومى أو حتى الإقليمى.

٧- الضغوط من جانب الدول الكبرى، واتساع نفوذ عابرات القوميات، خاصة مع ازدياد أهمية النفط العربى. ويشير بعض الكتاب إلى تعدد الآثار السلبية التى ترتبت على ما يسمى الحقبة النفطية.

ثانيا - العوامل الاجتماعية والثقافية:

١- التفاوت فى التكوينات الاجتماعية والتناقضات الطبقية، ومحدودية الطبقة المتوسطة.

٢- شعور بعض الفئات الاجتماعية بتعارض الترتيبات التكاملية مع مصالحها. ومعلوم أن هذا من الأمور المألوفة نتيجة التغيرات التى يحدثها التكامل، ولكن يجب أن يعادلها آثار إيجابية غالبة.

٣- التفاوت فى المستويات التعليمية، داخل وبين الأقطار العربية. وحرص المهنيين على حماية أوضاعهم القطرية رغم رفعهم شعار الوحدة العربية.

٤- تفشى الأمية، وهو ما يجعل مناقشة قضايا التكامل والوحدة تفتقد التأصيل الواجب. يضاف إلى ذلك ما أطلقنا عيه "الأمية التكاملية" لدى المسئولين عن إعداد القرارات القطرية.

٥- تخلف الفكر القومى،وانقياد المثقفين لتبرير المواقف القطرية للسلطات السياسية.وتزايد هذه الظاهرة بعد١٩٦٧ ، وتكثيف الحملة المضادة للقومية والاشتراكية اللذين ارتبطا معا بعض الوقت.

٦- ارتباط العمل المشترك بالأجهزة الرسمية، وغياب حركة شعبية تناضل من أجل الوحدة العربية. وقد تشكل فى الفترة الأخيرة "منتدى الفكر العربى" فى عمان و"المؤتمر القومى العربى"[٣٣]، ولكن ظل عملهما محصورا فى النطاق الفكرى، ولم يحل دون احتدام الاختلاف بين المثقفين أنفسهم.

ثالثا - العوامل المؤسسية والفنية:

١- طموح الأهداف والقفز إلى أشكال مؤسسية وصور قانونية دون تمهيد.

٢- افتقار الرؤية الواضحة للعوامل المسببة للتخلف والتبعية.

٣- افتقار النظرة الشمولية إلى عملية التكامل، وغياب برامج زمنية وأهداف مرحلية، مرتبطة باتفاق حول الصورة النهائية للعملية التكاملية.

٤- اقتباس مناهج تكاملية غير ملائمة، وعدم صلاحية عدد من المداخل التكاملية المطبقة. وقد تردد كثيرا انتقاد ما يسمى المدخل التجارى للتكامل، ولكن ظلت صيغ المدخل الإنتاجى مبهمة.

٥- وترتب على ذلك تمسك بالتنمية القطرية من منظور قطرى على حساب التنمية المشتركة.

٦- الإفراط فى الحماية لعدد من الأنشطة المتشابهة،مع تزايد الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

٧- تنافس المشروعات القطرية،وتفضيلها على المشروعات المشتركة رغم ترديد تفضيلها كمدخل للتكامل،خاصة فى ظل التكاثر المالى.

٨- ازدياد التفاوت التنموى والدخلى، وهو ما عمقته الحقبة النفطية، التى نقلت مركز الثقل إلى الدول شديدة الاعتماد على النفط، ومن ثم على العلاقات الخارجية أكثر من العربية.

٩- سعى البيروقراطيات لتدعيم مواقعها القطرية، ورفضها التخلى عن سلطاتها لأجهزة إقليمية.

١٠- ضعف فاعلية أجهزة العمل العربى المشترك، وضعف قياداتها بسبب تدخل العوامل السياسية فى اختيارها، وهو ما جعل الأجهزة تصبح أدنى من الحكومية.

التعامل مع التطورات الفكرية والعملية وعوائق العمل المشترك

تعددت المقترحات والآراء التى تناولت "تفعيل" العمل العربى المشترك عامة، والاقتصادى خاصة، فى ظل الشعور بتزايد تردى الأوضاع العربية، خاصة بعد نشوب حرب الخليج الثانية التى فجرت قضايا لم تكن مطروحة من قبل،وفتحت ملفات كان يعتقد (أو يرجى) أنها قد أغلقت، ومهدت الطريق لإعلانات صريحة من جانب قوى عظمى عن وجود "مصالح لها" فى المنطقة يجب أن ترعاها.وفى هذا الإطار تطرح مشروعات إقليمية بديلة للمشروع العربى، يتراوح الموقف منها بين القول بأنها لا يجب أن تتعارض مع ما يسمى "البديل العربى"، وبين رفضها جملة وتفصيلا[٣٤]. وبوجه عام تتناول المقترحات عددا من القضايا على النحو التالى:

اعتبار أن العمل العربى المشترك (الذى قد يستهدف فى رأى البعض الوحدة فى النهاية) يجب أن يكون هو الأساس. ولا يمنع هذا من التعاون مع أطر أو حلقات إقليمية أو عالمية أخرى.

لا مانع من قيام تجمعات إقليمية عربية، شريطة ألا يكون ذلك على حساب التطلع إلى مزيد من توثيق العمل على المستوى القومى،وأن يكون الهدف هو تسريع الخطى بما يتجاوز هذا الأخير. بل إن البعض يدعو إلى تجمعات جزئية تستهدف حث العمل القومى، وهو ما يؤدى إلى تفضيل انتماء الأقطار الأعضاء فيها إلى مناطق متباعدة اعتقادا بأن هذا يساعد على سرعة الانتشار.

عدم تحبيذ تعديل الاتفاقيات القائمة حاليا،لا سيما اتفاقية الوحدة، والقول إنها تظل صالحة لأنها تحتوى على جميع العناصر المطلوبة. ولعل الدافع هو خشية أن يؤدى فتح باب التعديل إلى تراجع عن أهداف مرغوبة بدعوى أنها "طموحة"، وهو ما قد يستبعد هدف الوحدة من القاموس

العربى، الأمر الذى يعكس شعورا وتخوفا من أن هذا الهدف لا يلقى حاليا الإجماع المطلوب.

لا يجب أن يؤدى الانشغال بقضايا التثبيت والتكيف الهيكلى وعواقب قيام منظمة التجارة العالمية ونبذ سياسات الإحلال محل الواردات والعمل بدلا منها إلى الانفتاح على العالم بتعزيز التصدير(وهو ما يعنى فى نفس الوقت مزيدا من الاستيراد) بما يفرض الانخراط فى تقسيم العمل على المستوى العالمى،إلى التأثير على التوجهات التكاملية القومية، والذهاب إلى ما يدعيه البعض من أن قضية التكامل هى "دعوة مؤجلة"[٣٥].

وتبقى التنمية العربية الشاملة هى الدافع الأساسى، ويحبذ الداعون إليها منهج "الاعتماد الجماعى على النفس"[٣٦] ،تحقيقا لتنمية مستقلة. ويختلف هذا عما يفسره به البعض بأنه يعنى انطواء على النفس وانسلاخا تاما عن باقى العالم،بتوسيع نطاق الإحلال محل الواردات من المستوى القطرى إلى المستوى الإقليمى.

وكما أكدت استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك، فإن الإنسان العربى هو القاعدة التى يجب الانطلاق منها ، ومن ثم لا بد أن يأخذ العرب، بصورة جماعية، بالتنمية البشرية بكل أبعادها.وفى هذا السياق يبرز التأكيد على التعاون العربى الوثيق فى مجالات البحث العلمى والتطوير التكنولوجى،ليس فقط لكونه ضرورة للتقدم، بل لكونه جزءا من "نهضة حضارية"[٣٧].

ويرتبط بالبعد البشرى الجوانب الثقافية والاجتماعية، حيث ثبت أن مسار التكامل الإقليمى فيما يتجاوز تحرير التجارة البينية أو إقامة اتحاد جمركى، رهن بتوافق الأسس الثقافية لشعوب منطقة التكامل،وأن حركة البشر تتطلب ما يطلق عليه الاتحاد الأوروبى "التجانس الاجتماعى" والشعور بروح الجماعة sense of community. ومن هذا المنطلق فإن الوطن العربى تتوفر له إمكانيات السير فى التكامل إلى مداه، بعكس المشاريع الإقليمية، التى تتضمن، كما هو الحال فى المشروع الأوروبى، تعاونا ثقافيا واجتماعيا قد يكون له عواقبه على الهوية العربية على المدى الطويل، أو المشروع الشرق أوسطى المتمحور حول إسرائيل التى يعتبر جوهر نشأتها التباين الثقافى مع جيرانها ،بل ومع العالم أجمع. ومن ثم فإن إقامة منطقة تجارة حرة أو تشابك اقتصادى لا يكفل تحقيق الشرط اللازم لسلامة العملية التكاملية لأنه لا يكفل توازنا فى توزيع المنافع بالضرورة.

ويميل أغلب المحبذين للعمل على المستوى القومى إلى التأكيد على أهمية التمسك بمفهوم

الأمن القومى، وخطورة تجزئة الأمن إلى أطر قطرية أو إقليمية متباعدة. وفى هذا السياق يتخذ مفهوم الأمن فى التعاون العربى الأوروبى مفهوما خاصا عند الأوروبيين، باعتباره أمنا أوروبيا من عدم استقرار يصيب دول الجنوب، فهو ليس أمنا إقليميا إلا إذا سلم العرب بالمفهوم الأوروبى وتبنوه لأنفسهم . من جهة أخرى فإن إسرائيل لا تعتبر التوصل إلى سلام مع العرب محققا لأمنها، إذ ترى أن التباين الثقافى يجعل أمنها دائما مهددا، ومن ثم فإن الترتيبات الشرق أوسطية لا تكفى بحد ذاتها،وليست بديلا للتوسع والتغلغل فى الأراضى العربية، سواء عن طريق المستوطنات، أو امتلاك قوى الردع والاحتفاظ بحق تعقب العناصر التى تقوم بتهديد أمنها، أو التى تدعى أنها تخطط لذلك. ومن ثم فهى تفقد المشروع المتوسطى أحد المقومات الأساسية للتنظيم الإقليمى. وهذا التمسك بالأمن يعكس اعتقادا بعدم واقعية ما يدعى من أن التعاون الإقليمى يصون السلام.

إن الاعتبارات السابقة تشير إلى أن مستقبل العمل الاقتصادى العربى المشترك يتوقف على تحديد الموقف من عدد من العناصر هى: الأهداف بعيدة المدى - النطاق الجغرافى - الإطار المؤسسى - المشاركة - المنهج المتبع وأساسه العلمى - الجوانب العملية، السياسية والاجتماعية والثقافية - البرنامج الزمنى. وسنتناول هذه الأبعاد على التوالى:

١- الأهداف بعيدة المدى:

رأينا أن التجمعات الإقليمية تسعى إلى تحقيق قدرة أكبر لكل من أعضائها على التعامل المتكافئ مع العالم، عن طريق اعتماد جماعى على النفس،حرصا على تفادى الآثار الانحسارية التى تترتب على محاولة الاندماج فى بيئة اقتصادية تتباين فى مستوياتها الاقتصادية،سواء كان ذلك على مستوى عالمى أو مستوى إقليمى. وإذا كان التعاون،إقليميا كان أو عالميا، هو القاعدة التى يجب أن تسود العلاقات الدولية، فإن التكامل الذى يفضى إلى وحدة اقتصادية فى النهاية يكون هو ما تنشده دول تتوفر فيها مقومات التقارب بأبعاده المختلفة،وتشترك فى تطلعاتها المستقبلية.ومن ثم فإن الهدف النهائى للعمل العربى المشترك هو الوصول باقتصادات الدول العربية جميعا إلى درجة من التقارب ومستوى من التقدم يجعل إقامة وحدة اقتصادية بينها أمرا ممكنا ومرغوبا، فى مواجهة ظواهر الكوكبة والإقليمية التى تجتاح العالم. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن الاقتصادات النامية (والعربية منها) اقتصادات متوازية، وأن تكاملها لن يعالج مباشرة روابطها الاقتصادية الخارجية

المتصفة بشدة اعتمادها على التصدير العالمى، وتركز هذا التصدير فى مواد أولية لا يستطيع الإقليم استيعابها ،فإن العمل المشترك يجب أن يسعى إلى أمرين فى البداية: الأول هو تعزيز القدرات التفاوضية كمجموعة مع الدول التى تظل تستورد تلك المواد ، والثانى هو تصويب هياكلها الاقتصادية من خلال تنمية تكاملية.ويتطلب هذا تعديل النظرية التقليدية، والتبكير بمرحلة تنسيق السياسات فى الحدود اللازمة لهذا الغرض، مشفوعة بالأدوات التجارية المناسبة.ويبقى الهدف النهائى للتكامل الوصول إلى إدارة مشتركة للاقتصادات الأعضاء على نحو يحقق تنمية مطردة، وهو ما يعنى الانتقال إلى تكامل إنمائى. والفارق بين المرحلتين هو فى وظيفة العمل المشترك، على النحو المألوف فى النظرية التقليدية من تمييز بين سوق مشتركة وسوق موحدة.

من جهة أخرى فإن اعتبارات الأمن لها وزن كبير فى عملية التكامل، ويجب أن يصاغ مفهوم الأمن من منطلق أوسع من النظرة الضيقة التى تربط الأمن بالتهديدات الآنية، وهو المفهوم الذى جعل العمل العربى المشترك يتسم برد الفعل للتحركات الصهيونية خلال فترة الصراع المفتوح، وتختل أبعاده بتوهم أن مجرد البدء فى التفاوض حول السلام، يعنى تحققه ويفقد هذا العمل الكثير من مبرراته، وفتح الباب أمام دعوات إلى إنشاء أطر جديدة للأمن والتعاون. فالأمر الأخطر هو ما يمكن أن يثيره اختلال مسارات التنمية القطرية من تناقضات تؤدى إلى مشاكل أمنية داخل الإقليم المعنى، وإلى تهديدات لأمن الإقليم من خارجه. ولذلك فإن الأمن القومى يعتبر ركيزة هامة، سواء فى بناء التجمع الإقليمى ذاته،أو فى تفاوضه على أدوات التعاون مع الأطراف والأقاليم الأخرى.

٢- النطاق الجغرافى:

رأينا أن مصطلح العمل المشترك يشمل ترتيبات مرنة غير مرتبطة بمسار تكاملى معين، تتراوح بين صيغ بسيطة للتعاون وأخرى متطورة للتكامل. ويدفع هذا بعض الكتاب إلى تحبيذ إقامة تجمعات إقليمية تسعى إلى تحقيق تكامل بين أعضائها كمقدمة لتحول العمل على المستوى القومى إلى تكامل يضم مجمل الدول العربية، وهو ما يؤدى أحيانا لتفضيل تباعد أعضائها جغرافيا.وفى اعتقادنا أن وجود الصيغ الضعيفة للعمل المشترك هو المسئول عن فتح الباب أمام الادعاء بخصوصية الأهداف الإقليمية، تنموية كانت أم أمنية، ويؤدى إلى إضعاف الحافز إلى التكامل العربى الشامل، وتزايد التباعد بين أهداف الدول العربية ومستويات نموها. فالتقارب

الجغرافى قائم فى المجلسين الخليجى والمغربى، والانتشار الجغرافى الذى يفضله البعض قائم فى السوق العربية المشتركة. ولم ينجح أي من هذه التنظيمات فى تعزيز التكامل داخل إقليمه، ناهيك عن دفع حركة التكامل على المستوى الإقليمى. بل إن المجلس الخليجى عجز عن أن يحقق الأمن لأعضائه،أو فض المنازعات بينهم،كما أن توقيع اتفاقية اقتصادية لم يفلح فى تمكين التجربة الخليجية من التخلص من المثالب التى شابت حركة التكامل العربى عامة، بل عانى من آثار انحسارية سببها تفاوت الحجوم ومستويات النمو واختلاف السياسات: كما أنه لم يتمكن من إعادة صياغة علاقاته بأوروبا على النحو الذى أراده من إدارتها منفردا[٣٨].أما المجلس المغربى فقد تعثر منذ نشأته،مضى عليه عام مؤخرا وهو مجمد، وخلال هذا العام تهافتت دوله على توثيق علاقاتها مع أوروبا، وسارعت بتوقيع اتفاقيات الشراكة، بما فى ذلك المغرب الذى تقدم فى ١٩٨٧ بطلب بأن يصبح عضوا فى الجماعة الأوروبية!

من جهة أخرى فإن الأطر الإقليمية الأخرى لا تنطلق من المفهوم الصحيح للتجمع الإقليمى، بل هى كما ذكرنا تفاهم بين تجمعات إقليمية.والمشكلة فى هذه التجمعات أنها تنتسب إلى المنهج الحديث للتكامل،الذى لا يرقى إلى اندماج رائده التكافؤ فى توزيع المنافع والأعباء،بل يسلم بأن الطريق إلى رفع القدرة على التعامل مع العالم، المتقدم فى المقام الأول، هو اختيار وسيط منه يربطه به،وهو ما يتناقض مع مفهوم الاعتماد الجماعى على النفس. فالتجمعات الإقليمية المطروحة من أطراف أجنبية تتناقض مع فلسفة التكامل الإقليمى،ويجب التعامل معها على أنها تعاون بين أقاليم،يجرى فيه قيام كل إقليم باختيار أهدافه،ولا ينطلق من قاعدة يفرضها الطرف الخارجى.والملاحظ أن العرب يساقون إلى تلك الترتيبات بضغط من قوى خارجية، دون أن يقوموا بتنظيم صفوفهم،ووضع تصوراتهم للصيغة المثلى للتعاون مع الأقاليم أو الأطراف الأخرى من منطلق تعظيم جدوى العمل العربى المشترك ودعم قدرته على تحقيق أهداف التكامل والأمن القومى بأبعاده المختلفة،والتنمية المستقلة بمفهومها الصحيح. بل إن الدعوة إلى التفاهم العربى أصبحت تنبع من الأطراف الأخرى،كالدعوة إلى إقامة منطقة تجارة متوسطية تمهيدا لإدخالها فى المجال الأوروبى، وهو ما يعنى تحديد الإقليم العربى من وجهة نظر أوروبية دون تصور لأن يتحول إلى تجمع إقليمى أبعد مدى فى الأجل المنظور[٣٩].

وبالتالى،فإن المطلوب هو الاتفاق على أن يتحول العمل القومى المشترك إلى منهج واضح

ومتفق عليه من جميع الأطراف للوصول إلى تكامل يخدم الأهداف العربية المشتركة فى الأمن والتنمية وفى الالتحام بالاقتصاد العالمى من موقع التكافؤ. ومن هنا يمكن أن يكون واحدا من عناصر العمل العربى المشترك تحديد الموقف العربى فى الأطر أو الدوائر المختلفة:الأفريقى والإسلامى والعالم الثالث عامة، ومناطق الجوار،فى أوروبا وأفريقيا وآسيا.وينطلق الموقف العربى إزا ها من رؤية لما يعزز المسار التكاملى العربى،والأهداف المبتغاة منه.

٣- الإطار المؤسسى:

يؤخذ على العمل العربى المشترك الإفراط المؤسسى الذى ينتسب إلى القطاع الرسمى،والذى قام إلى جانبه قطاع مشترك على المستوى شبه الحكومى والأهلى بشكل غير مخطط.وفى نفس الوقت تفتقد معظم المؤسسات القدرة على التأثير وتعانى من نقص الكفا ات بما فى ذلك المستوى القيادى، ومن تجاهل الدول لتلبية احتياجاتها العملية، سوا ء من حيث تزويدها بالمعلومات أو جدية المشاركة فى أعمال اللجان أو متابعة تنفيذ القرارات التى يتجاهلها وزرا ء قطريون شاركوا فى إصدارها، وهو ما عبرنا عنه بتحولها إلى مستوى دون الحكومى.وبينما تم دمج المؤسسات الرسمية والتنسيق بين برامجها فى لجنة تحت إشراف المجلس الاقتصادى الذى أصبح أيضا اجتماعيا ليغطى مختلف أوجه العمل المشترك،فإن هذا المجلس تخلى عما نصت عليه استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك من تخطيط لهذا العمل.وفى حين يرفض العرب إقامة مؤسسات إضافية،نجدهم يستجيبون لما يقام ضمن التنظيمات الإقليمية البديلة.ويجرى نشر مؤسسات العمل المشترك بين الأقطار العربية سعيا إلى استرضائها، بغض النظر عن متطلبات النهوض بفاعليتها. ولأن الدول المضيفة لا تتولى مسئولية محددة فى نشاط المؤسسة التى تستضيفها، فإنها عادة لا تولي اهتماما لتزويدها بالبيئة اللازمة لإنجاحها (اكتفا ء بتدخل بعض المسئولين فى تعيينات عاملين فيها لا تتوفر فيهم الكفا ءة اللازمة!)،وبالتالى لا تتولى الدفاع عن نتائج عملها على المستوى القومى. ولعل نموذج المؤتمرات السنوية التى يروج من خلالها للمشروع المتوسطى يوضح إلى أى حد يؤدى إشراك الدول إلى التسابق على تقديم الدراسات التى تجند لها الأجهزة الحكومية والأهلية وتحشد لها الأنشطة البحثية، لأفراد ومراكز، وتتابعها أجهزة الإعلام لتولد رأيا عاما أقل ما يتصف به أنه لا يتجاهلها،كما يحدث للعمل العربى المشترك،بل يتابع ما يدور فيها ويناقش الأهداف، بين مؤيد ومعارض.

ولعل أخطر دعاوى التضارب المؤسسى هو ما يثار فى معرض المقارنة بين المجلس الاقتصادى ومجلس الوحدة،حيث يعاب على الأخير أنه يشكل ازدواجية فى العمل دون أن يضم كل الدول العربية، وتتخذ بعض الدول من هذا ذريعة للانسحاب منه (وهو ما فعلته الكويت التى كانت أول دولة تصادق على اتفاقية الوحدة).وتتذرع بعض الدول بعدم وفاء بعض الدول بالتزاماتها المالية لبعض المؤسسات ومنها مجلس الوحدة،أو زيادات رأس المال كما حدث لصندوق النقد العربى، لتهدد بعدم قيامها بسداد التزاماتها قبل أن تسدد تلك الدول التزاماتها.والنتيجة أن يتوقف دفع رواتب العاملين،واستنفاد صناديق التقاعد فيها ،وتوقف أنشطتها ،أو تلغى زيادات رأس المال،وتبدأ حلقة مفرغة من ضعف الأداء، فضعف العائد على الدول، فضعف القدرة أو الرغبة فى دعم الإطار المؤسسى.ولا يكفى الادعاء بأن الأفضل التخلى عن العمل الرسمى والاعتماد على أدوات تتولاها الوحدات الأدنى كالمشروعات المشتركة.يكفى أن نلقى نظرة على عدد العاملين فى المفوضية الأوروبية مثلا،وعلى نشراتها الأسبوعية وتقاريرها السنوية، لندرك شمول هذا الجهاز لمختلف أوجه الحياة،بما فى ذلك السياسة الاجتماعية باعتبار أن ما يقوم بين هذه الدول هو اتحاد لا يقتصر دوره على العمل الاقتصادى.وبحكم أهمية تنسيق السياسات فإن الإلزام يغطى مساحات متزايدة من العمل المشترك، وهو ما دعا إلى استكمال التنظيم بمحكمة عدل وجهاز نيابى، اتجه مؤخرا إلى الانتخاب المباشر بدلا من اختياره من المجالس النيابية.

إن هذه الاعتبارات تشير إلى ضرورة تقويم الإطار المؤسسى العربى على النحو التالى:

إعمال اتفاقية الوحدة الاقتصادية، واعتبار أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو الأساس، وهو ما يتطلب انضمام كافة الدول العربية إليه، وإكساب قراراته قوة الإلزام على نحو متدرج.

وضع منهج محدد لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية على مراحل تفصل منذ البداية (أنظر بند٧).

إقامة تمثيل نيابى على المستوى العربى، وهو ما يتطلب الأخذ بمبدأ التمثيل النيابى قطريا.

إنشاء محكمة اقتصادية عربية، تفصل فى المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الوحدة[٤٠].

إشراف المجلس على تخطيط أعمال أجهزة العمل المشترك على نحو يزيل التضارب ويكفل

دعم تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية،مع التمييز بين الأجهزة التى تعمل فى أنشطة ذات طابع قومى، وتلك التى تعمل كبيوت خبرة لخدمة الدول الأعضاء.

تعزيز دور الصندوقين العربيين للنقد والإنماء،ودعم قدرتهما على التعامل فى الأسواق المالية.

إقامة مركز علمى تابع للمجلس، يقوم بتأصيل الفكر التكاملى وإجراء الدراسات العلمية لتقييم آثار الإجراءات المطبقة،واقتراح أساليب معالجة المشاكل التى تعترض المسيرة التكاملية. ويكون لهذا المركز درجة كافية من الاستقلال الفكرى، على غرار العمل فى مركز دراسات الوحدة العربية،الذى يمثل الجناح المناظر على المستوى الأهلى.ويتولى هذا المركز إصدار التقرير السنوي الموحد،متضمنا تعريفا بتطور العمل المشترك وتقييم نتائجه.

اقتصار المجلس الاقتصادى والاجتماعى،إذا تقرر إبقاؤه،على المجالات التى لا تتعارض مع عمل مجلس الوحدة والمؤسسات العاملة تحت إشرافه. ويقتضى هذا وضع أسس واضحة لعمله[٤١].

٤- المشاركة:

تتردد المطالبة بالمشاركة، دون أن تعطى أسس واضحة لتعدد أنواع العمل المشترك واختلاف أساليب المشاركة فى كل منها.فأحد شروط فاعلية العمل المشترك المشاركة الشعبية،سواء فى تحديد الأهداف أو اختيار الأدوات أو التنفيذ.ولا تعنى المشاركة فى التنفيذ أن يلغى الدور الرسمى المركزى،بما يقصر الأمر على الأدوات التى يجرى تنفيذها على المستوى الأدنى بالمفهوم الوارد فى (جدول ٤) والذى بموجبه يجرى تفضيل المشروعات المشتركة مثلا، لأنها لا تستدعى تدخلات تمس السيادة.فكما رأينا فإن هذه المشروعات لا تشكل بالضرورة شبكة من المصالح المشتركة التي تؤدي إلى الانتقال إلى مرحلة أعلى من التكامل،خاصة إذا لم تصحبها أدوات تكاملية أخرى تهيئ البيئة لإنجاحها.كما أن مفهوم السوق المشتركة يعنى بالضرورة تنسيقا للسياسات والإجراءات للأقطار المشاركة،والسوق الموحدة هو إدارتها بصورة موحدة،ولذلك فإن غياب السلطة فوق الوطنية هو الفيصل فى التمييز بين صيغ التعاون وصيغ التكامل. بل إن التكامل بصيغته الحديثة يعطى مزيدا من الاختصاصات للمستويات الأعلى والأدنى فى وقت واحد: بل الأخطر أنه يعطى سلطة أكبر للمستويات الأعلى للشركاء الأكثر تقدما بما تملكه من تنظيمات أكثر إحكاما sophisticated من

الوجهتين الفنية والنيابية.فاتفاقيات الشراكة الأوروبية تعطى المفوضية الأوروبية سلطات واسعة للإشراف على تنفيذها، وتخضعها لما تضمنته اتفاقية روما من نصوص بشأن سياسة المنافسة.وما يحدث فى الشرق أوسطية تديره أجهزة خارجية تمول بحوثا للترويج لها تحت راية تعزيز مسيرة السلام، وتخطط له مجموعة الاستراتيجية الاقتصادية المنشأة لدى مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، وتعقد مؤتمراته السنوية بدعوات رسمية ومشاركة من جانب وزراء الخارجية، وإن كان هذا بمثابة مظلة لتمكين القطاع الخاص الذى يساعد منتدى ديفوس على إشراكه، من اتخاذ قرارات وتقديم توصيات، تقوم اللجان التوجيهية الرسمية بالعمل على تنفيذها. بالمقابل فإن عقد مؤتمرات المستثمرين ورجال المال العرب بدعوات من أمانة الجامعة واتحاد الغرف العربية،يجعل توصياتها محدودة الفاعلية لعدم اهتمام الأجهزة المعنية بما يحدث على صعيد العمل الرسمى المشترك. وقد كان "مؤتمر التجارة العربية"(الرياض[٤٢]٧-١٩٧٨/٢/٨) فرصة لتنشيط التكامل التجارى،ومع ذلك انضمت قرارات المجلس الاقتصادى بشأنه إلى قائمة قراراته الأخرى.

إن المشاركة المطلوبة لا تقتصر إذا على تفضيل مستوى على آخر،بل تقسيم العمل بين كل من الأجهزة الرسمية والأهلية فى كل من التخطيط والتنفيذ والمتابعة، سواء على مستويات اتخاذ القرار أو إجراء الدراسات أو الدعوة للتكامل أو التعبئة الشعبية والقومية.وقد دفع هذا بعض الكتاب،يأسا من إمكان تغيير سلوكيات الأجهزة الرسمية فى ظل الأنظمة السائدة، إلى اقتراح تنظيمات شعبية كبديل يتولى توليد رأى عام عربى يضغط على طريق الوحدة[٤٣]. إلا أنه يجب التمييز بين مرحلتين :مرحلة إثارة الوعى وبلورة الرأى العام المواتى لبناء تكامل عربى، ومرحلة تسيير هذا التكامل ودفعه للأمام. ويجب أن نأخذ فى الاعتبار أن المرحلة الأولى تواجه حاليا فعلا مضادا بحشد القوى، بما فى ذلك مراكز البحث العلمى ووحدات المجتمع المدنى، عن طريق تمويل أنشطة تروج للتجمعات البديلة، إلى جانب استدراج رجال الأعمال لإيجاد تشابكات خارجية يصبح فضها مستقبلا مكلفا. ومن هنا يأتى أهمية قيام مراكز بحث علمى بتمويل مستقل لتقوم بمراجعة نظريات التكامل وتحليل أبعاد البدائل المطروحة.أما المرحلة الثانية فإنها تتطلب تحول الجهود إلى متابعة خطى التكامل وتوضيح منافعها.

٥- منهج التكامل:

إذا كانت محاولات السير فى ركاب النظرية التقليدية لم تحقق النجاح المرجو، وإذا كانت

النظرية البديلة تسعى إلى تمكين الدول المتقدمة من إنهاء حقبة المعونات للدول النامية التى أنهكتها المديونية، وبدء حقبة نفاذ الاستثمار المباشر الذى تحدد عابرات القوميات مجالاته ومواقعه،وتمكينها من النفاذ إلى أسواق الدول النامية دون أن تسمح بانتقال البشر من الجنوب إلى الشمال،وهو ما يعيد صياغة النظرية التقليدية وفق منهج جديد، فإن على الدول العربية، بحكم كونها دولا نامية، شديدة الاعتماد أصلا على مبادلاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة،أن تعود إلى المدخل التخطيطى الإنتاجى،بمنظور إقليمى متوجه نحو تصويب العلاقات الدولية[٤٤].ويعنى هذا أن يتم خلال المرحلة الأولى تحقيق ترابط إنتاجى أوثق داخل كل قطر وبين الأقطار العربية، بحيث يرتفع المضاعف القطرى والإقليمى،للتصدير بشقيه البينى والخارجى.ويصحب ذلك إزالة عوامل الخلل فى الأسواق المترتبة على القصور فى جهود التنمية السابقة، بما فى ذلك تقليص الاعتماد على ناتج رئيسى للتصدير (غير واعد بالتوسع،كالنفط أو الفوسفات أو بعض المنتجات الزراعية). وكما أشرنا من قبل، فإن هذا يتطلب تنسيقا للسياسات يحقق التنمية التكاملية المنشودة، يقترن بإجراءات تجارية لتحقيق حرية التبادل وتنسيق الرسوم والإجراءات الجمركية فى الحدود التى تتمشى مع التطور الإنتاجى.ولا بد من مراجعة التصور القائل بأن مجرد حركة عناصر الإنتاج فى غيبة الترابط الإنتاجى يؤدى إلى تكامل.

٦- استراتيجية التنمية:

إن المنهج السابق يقتضى الاتفاق على استراتيجية للتنمية العربية المشتركة. وتوضح المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية أن الضعف الأساسى الذى تعانى منه الدول العربية هو قصور مستويات التعليم عما تؤهله له إمكانياتها، وعما يلزم للمشاركة الفعالة فى التطوير التكنولوجى الذى جعل من المعرفة التكنولوجية عنصرا حيويا، يفوق فى أهميته التراكم بنوعيه الصلب (فى شكل آلات ومعدات رأسمالية متطورة، وما يتطلبه هذا من تمويل) والمعرفى المحصور فى محاولة حيازة ما سبق التوصل إليه من معرفة، خاصة ما يتحقق من خلال ما يسمى باستيراد التكنولوجيا، باستدعائها من خلال استثمارات أجنبية أو شرائها أو مقايضتها (بالنفط مثلا). فالعبرة فى الثورة التكنولوجية الحالية بالإضافة عن طريق الإبداع، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال تنظيم مجتمعى سليم، يحسن توظيف المنظومة الثقافية الذاتية. ومن هنا فإن منهج التنمية،أو بالأحرى المدخل إليها، ليس بمجرد حرية السوق التى تعتبر الركيزة الأساسية لبرامج التكيف الهيكلى، بل بناء

القاعدة المعرفية المجتمعية من خلال عمل مشترك محوره بناء الإنسان العربى[٤٥]. ومثل هذا المدخل كفيل بذاته بتوليد إدراك بأهمية التكامل العربى والشعور بالإسهام فى بناء التنمية القطرية من خلاله.وتنطبق هنا القاعدة السابق ذكرها، وهى أن الخلل فى تركيبة الموارد لا يصلح أساسا للتكامل،خاصة إذا تجاوز تأثير انتقالها من الوجهة المجتمعية الحدود المعقولة. ويذكر فى هذا الصدد أن هناك تفاوتا فى قدرة العناصر على التحكم، فعنصر المعرفة أشدها،يليه رأس المال، وأقلها عنصر العمل.وأحدث هذا قدرا من عدم التكافؤ فى العلاقات العربية التى اعتمدت بينيا على انتقال العمل وخارجيا على جلب المعرفة.

٧- برنامج العمل:

نظرا لأن الاستراتيجية الحالية للعمل العربى المشترك قاربت نهايتها (عام ٢٠٠٠) فقد آن الأوان لرسم استراتيجية جديدة، تراعى الاعتبارات السابقة، وتتضمن ما تتوصل إليه استراتيجية تنمية عربية مشتركة.ويجب أن يتضمن إعداد هذه الاستراتيجية، خطة طويلة الأجل للعمل المشترك (وليس المشروعات المشتركة) تكون بمثابة برنامج تفصيلى لتحقيق الوحدة الاقتصادية على مراحل محددة الأهداف، وتوضع لها البرامج التنفيذية، فى شكل خطة خمسية أولى،تتضمن السياسات والإجراءات والأنشطة التى يتم القيام بها على المستويين القطرى والقومى، وأسلوبا للمتابعة والتعديل عند اللزوم. وكما حدث فى إعداد الاستراتيجية الحالية، يؤدى إشراك التشكيلات القطرية والقومية المنشغلة بقضايا العمل العربى المشترك فى إجراء الدراسات اللازمة لها، إلى بناء رأى عام قوى،خاصة وأن الحوار حول طبيعة التعاون الإقليمى ما زال محتدما. ومن المهم أن تبنى نماذج رياضية لقياس المنافع التى يمكن أن تترتب على المناهج البديلة، وموقع التنمية منها، قطريا وقوميا،واستنباط السياسات والأدوات المطلوبة لتأمين مسيرة التكامل، أخذا فى الاعتبار كل العوامل الدولية والإقليمية. ولعل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ومركز دراسات الوحدة العربية،والمعهد العربى للتخطيط ومراكز البحث القطرية،وفى مقدمتها معهد التخطيط القومى، تنظم صفوفها لهذا الغرض.

الهوامش

(١) أنظر Jeffrey B. Nugent: **Towards a Feasible Path to Economic Co-operation and Integration in Western Asia**, UN-ECWA, Beirut, June, 1981 (mimeo).. ويمثل جدول (٤) تطويرا لما تضمنه البحث المذكور من صيغ، أخذا فى الاعتبار التجربة العربية بوجه خاص.

(٢) أنظر مثلا، عبد اللطيف الحمد:"الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادى العربى"، ص٤١ص ٥-٢٠ من، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرين:**ندوة المشروعات العربية المشتركة**، القاهرة ١٤-١٨/١٢/١٩٧٤(القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٦).

(٣) أنظر محضر اجتماع المجلس للاقتصادى والاجتماعى الذى ناقش مشروع الخطة القومية الأولى فى، رشيد حسن:"محاكمة اقتصادية للجامعة العربية". ص٤١ص ٢٠-٣٦ من **الاقتصاد والأعمال**، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ خاصة قول السيد عبد اللطيف الحمد وزير مالية الكويت "وليست القمة الحكم الفصل، وإلا فما معنى اجتماعنا".

(٤) انظر محمد محمود الإمام: **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشرك**: المعهد العربى للتخطيط، الكويت، مايو ١٩٩٣، صفحات ١٩١-١٩٦.

(٥) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية:**الأعمال التمهيدية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية**، القاهرة،١٩٧٥.

(٦) انظر محمد محمود الإمام : **ورقة العمل الرئيسية فى ندوة السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية**، القاهرة ٧-٨ ابريل ١٩٩٦، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وآخرون، صفحة١١.

(٧) Bela Balassa: "Trade Creation and Trade Diversion in the European Common Market: An Appraisal of the Evidence". **The Manchester School of Economic and Social Studies**, 42 No. 2, June 1974. أنظر الجدول ص٩٧، الذى يوضح اختلاف قيم المرونات للمجموعات السلعية المختلفة،كما يشير إلى أن المرونة الإجمالية ارتفعت من ٢,٤ قبل بدء التكامل (٥٣-١٩٥٩) إلى ٢,٧ بعده (٥٩-١٩٧٠) بينما ظلت مرونة الطلب الخارجية(تحويل التجارة) على حالها١,٦، وهو ما أتاح لمرونة الطلب البينى(صافى خلق التجارة) أن ترتفع من ١,٨ إلى٢,٠، لاحظ أن مرونة الأثرين الأخيرين أقل من قيمة المرونة الكلية فى الفترتين، وأن المرونات تفوق الوحدة ولا تقترب

منها إلا بالنسبة للمواد الخام.

(٨) أنظر مثلا، E. M. Truman : "The Effects of European Economic Integration on the Production and Trade in Manufactured Goods". pp. 3-40 in, B. Balassa (ed): **European Economic Integration, North Holland,** Amsterdam, 1975. أنظر أيضا عرض الأساليب المختلفة فى P. Robson: **The Economics of International Integration,** George Allen & Unwin, 1980.

(٩) أنظر مثلا ص ص ١٢٩-١٣٠ من Andras Inotai;"Co-operation among Developing countries", in: Alfonse Aziz (ed). **The New International Economic Order, and UNCTADV;** Papers and Proceedings.

(١٠) أنظر محمد محمود الإمام **"دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة"**، وبخاصة صفحتى ١-٨٤٢، وتعقيب د.عبد العال الصكبان(رحمه الله)ص ص ٨٧٧-٨٨٨، حول مسئوليته فى هذا الشأن.

(١١) أنظر مثلا، Jeffrey B.Nugent،مرجع سابق ، ص٨٠.

(١٢) أنظر مثلا، Drusilla K. Brown, & Robert M. Stern: "Computable General Equilibrium Estimates of the U.S.-Canadian Trade Liberalization" in David Greenaway, Thomas Hyclak & Robert Thornton (eds): **Economic Aspects of Regional Trading Arrangements,** London, Harvester Wheatsheaf, 1989.

(١٣) Drusilla K. Brown, Alan V. Deardorff & Robert M. Stern : "North American Economic Integration", **Economic Journal,** 102, pp, 1507-18, 1992.

(١٤) أنظر مثلا Drusilla K. Brown, Alan V. Deardorff & Robert M. Stern: Some Economic Effects of the Free Trade Agreement between Tunisia and the **European Union.** دراسة مقدمة إلى المؤتمر الذى نظمه المركز المصرى للدراسات الاقتصادية حول **How Can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU?** القاهرة ٢٦-١٩٩٦/٨/٢٧

(١٥) أنظر مثلا دراستى عزام محجوب وحافظ زعفران المقدمتين إلى **المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة.** بيروت١٤-١٩٩٥/١١/١٦.

(١٦) M.M.El-Imam: "New Strategies for Development Co-operation", **Mediterranean Conference On Population, Migration and Development.** Palma De Mayorca. October 1996.

(١٧) أنظر ص ٤٧ من، محمد محمود الإمام:"التكامل الاقتصادى العربى بين عقدين". ص ص ٣٦-٥٩ من **المستقبل العربى**، العدد ١٣٨، أغسطس ١٩٩٠.

(١٨) نادر فرجانى: "غياب التنمية فى الوطن العربى"، **المستقبل العربى** العدد الثانى، ١٩٨٠. وكانت هذه التاءات هى التجزئة - التبعية - التخلف.

(١٩) أنظر فى تقييم أعمال هذا المؤتمر، ص ص ٧٥-٨١ من، محمود عبد الفضيل: **الفكر الاقتصادى العربى وقضايا التحرر والتنمية والوحدة**،مركز دراسات الوحدة العربية. آب/أغسطس ١٩٨٢.

(٢٠) أنظر محمد محمود الإمام:"النمو الاقتصادى ومؤشراته فى العالم العربى"، ص ص ٢٥-٥٩ من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،مجموعة المحاضرات التى ألقيت فى الموسم الثقافى الأول خلال الفترة من يوليو إلى آخر أكتوبر١٩٧٧، الجزء الأول، مطبعة أطلس،يناير ١٩٧٨.

(٢١) وقد دفع هذا عبد الحسن زلزلة الى التنديد بهذا المفهوم الذى يقوم على " الدعوة إلى إحلال المظلة الخارجية محل المظلة الذاتية العربية، فضلا عن استبعاد البعدين التحررى والقومى للأمن العربى، ليخلفهما مفهوم مشبوه ، يجمع بين الأمن النفطى من وجهة نظر مستهلكيه ومصلحتهم من جهة، وأمن السلام والاستسلام مع الكيان الصهيونى من جهة أخرى، إلى جانب، عودة النظام الاقليمى الشرق أوسطى الذى تهيمن عليه دول التخوم غير العربية، والكيانات الأجنبية المحيطة به كبديل للنظام الاقليمى القومى العربى فى ظل انحسار المد القومى وتعرض الشرعية القومية الى التشكيك"، انظر ص ٢٦٠ من عبد الحسن زلزلة : "الدور الاقتصادى للجامعة العربية" ص ص ٢١١-٢٦٢ ،من : جامعة الدول العربية ، **الواقع والطموح ، ندوة عقدت فى تونس ، ٢٨/٤-٢/٥/١٩٨٠**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.

(٢٢) برهان الدجانى: ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء لجنة " **استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك**" ص ص ٥٧-١٣١ من،جامعة الدول العربية واتحاد الاقتصاديين العرب: **المؤتمر القومى لستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك** ،بغداد ،

٧-١١/٥/١٩٧٨،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. أنظر ملخصا لورقة العمل فى ص ص ١٧٢-١٨٠ من، يوسف عبد الله صايغ:"الاندماج الاقتصادى العربى وذريعة السيادة الوطنية"،ص ص ١٥٩-١٨٧ من :دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى،(سبق نشره فى ص ص ٦-٢١ فى، **المستقبل العربى**، العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٩).أنظر أيضا الحوار بين برهان الدجانى وبيننا فى **ندوة منهجية التخطيط القومى وإعداد المشروعات العربية المشتركة**،المعهد العربى للتخطيط، الكويت ٥-٧/٣/١٩٨٣،ص ص ٢٠٢-٢٠٥.

(٢٣) أنظر مثلا ص ص ٧٠-٧١ من، طه عبد العليم:"إشكاليات التكامل الاقتصادى العربى - تحليل الأدبيات، ص ص ١٣-٧١ من طه عبد العليم (محرر) : **آليات التكامل الاقتصادى العربى**،معهد الدراسات العربية١٩٩٣،مؤسسة دار الهلال، القاهرة.

(٢٤) أنظر ص ١٢٩ من "ورقة عمل اللجنة الثلاثية" ، مرجع سابق. وهذا تأكيد لسيطرة أصحاب المال على التنمية العربية.

(٢٥) أنظر ص ١٣٤ من، محمود عبد الفضيل: "النفط والتنمية والتكامل الاقتصادى فى منطقة الخليج " ، ص ٤٠ ص ١٣٢-١٣٦ من **المستقبل العربى**، العدد ٩، سبتمبر / أيلول ١٩٧٩.

(٢٦) أنظر العرض الذى أعددناه لأعمال المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية :"الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة" ،ص ص ٢١٣-٢٢٧ من **بحوث اقتصادية عربية**، العدد الخامس، ربيع ١٩٩٦.

(٢٧) أنظر **جريدة الأهرام** القاهرية ٦/١١/١٩٩٦، حول"نتائج وتوصيات ندوة عولمة الاقتصاد وبلدان المتوسط التى عقدت فى تونس ٤-٥/١١/١٩٩٦.

(٢٨) مشار إليه فى محمد لبيب شقير: **الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار/مايو١٩٨٦، صفحة٣١٩، بناء على وثيقة رسمية صادرة عن وكالة التنمية الدولية الأمريكية AID.

(٢٩) أنظر مثلا، بشارة خضر:**أوروبا وبلدان الخليج العربية،الشركاء الأباعد**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز/يوليو ١٩٩٥،(ترجمه عن الفرنسية، حسن عبد الكريم قبيسى).

(٣٠) يلاحظ أن التجربة الأوروبية فى الأمن والتعاون نشأت كمؤتمر حضرته جميع الدول الأوروبية (عدا ألبانيا) والولايات المتحدة وكندا فى هلسنكى فى٣/٧/١٩٧٣ فى ظل مرحلة الوفاق detente، وتم توقيع اتفاقيات هلسنكى فى ١/٨/١٩٧٥،وبموجبها جرى الاعتراف بتقسيم

ألمانيا والاتفاق على احترام حقوق الإنسان، وهو ما يردده الأوروبيون فى اتفاقيات الشراكة. وبعد تخلى دول أوروبا الشرقية عن نظمها لم ينته العمل بهذا المؤتمر، بل تحول فى نوفمبر ١٩٩٠، بموجب ميثاق باريس لأوروبا الجديدة، إلى تنظيم دائم، وأنشأ أجهزة له، بما فى ذلك إقامة مركز لفض النزاعات فى فيينا، وانضمت إليه الجمهوريات المنفصلة عن الاتحاد السوفيتى الذى حلت محله روسيا، وارتفعت العضوية من ٣٤ إلى ٥٣ عضوا وخمس دول متوسطية مشاركة، هى تونس والجزائر والمغرب ومصر واسرائيل، وتغير اسم المؤتمر فى ١٩٩٤ إلى منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا OSCE، التى تسعى إلى تجاوز مناقشة المشاكل إلى تنظيم البعثات والمساعدة فى فض أعمال العنف فى أوروبا. وبالتالى فإن التعاون المقصود لا يتناول مختلف جوانب العمل الاقتصادى المشترك، فضلا عن أن الأساس هو الرابطة الأوروبية التى تدعمها عوامل التقارب الثقافى وتداخل المصالح القطرية والإقليمية.

(٣١) محمد لبيب شقير،**مرجع سابق**، صفحات ٧٤٧-٧٥٠.

(٣٢) يمكن الرجوع إلى التفاصيل فى المرجع السابق. وكذلك فى، المعهد العربى للتخطيط: **العمل الاقتصادى العربى المشترك، معوقاته وجوانبه السياسية والإعلامية**، الحلقة النقاشية العاشرة،نوفمبر ١٩٨٦-إبريل١٩٨٧، مؤسسة الكميل، الكويت - دار الشباب، قبرص،١٩٨٨،وبخاصة دراسة عبد الرازق حسن:"المعوقات الأساسية للعمل الاقتصادي العربى المشترك"،ص٤١ص ١٥-١١١، وأنظر أيضا، عادل حسين (محرر): **دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران/يونيو ١٩٨٢، وبخاصة، عبد الحسن زلزلة:"التكامل الاقتصادى العربى أمام التحديات"، ص٤١ ص١٣٥-١٥٧، السابق نشره فى ص ٤١ ص ٦-٢١ من ، **المستقبل العربى**، العدد ٢١، تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٨٠،وأنظر أيضا للكاتب:"التكامل الاقتصادى العربى بين عقدين"، **مرجع سابق**،وكذلك:"دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة"، **مرجع سابق**.وأنظر أيضا:مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك، **مرجع سابق**.

(٣٣)أنظر البيانات الصادرة عن هذا المؤتمر وعن نشاطه فى أعداد متفرقة من المستقبل العربى، وآخرها:"بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومى العربى، بيروت ٢٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦"، ص ٤١ ص ١٦١-١٦٧ من، **المستقبل العربى**، العدد ٢١٣، تشرين الثانى/ نوفبر١٩٩٦. وقد أقرت الندوة التى عقدتها جريدة الأهرام القاهرية١٢-١٤/ ١٠/١٩٩٦، حول "الاقتصاد .. من أجل مستقبل عربى"إنشاء "المنتدى الاقتصادى العربى".

(٣٤) أنظر إبراهيم سعد الدين عبد الله: البديل العربى، بحث مقدم إلى **المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**.وأنظر أيضا ،التحديات"الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربى - **ندوة فكرية**، بيروت١٢-١٣/١١/١٩٩٣ ،مركز دراسات الوحدة العربية، آذار/مارس ١٩٩٤. ومحمد الأطرش:"المشروعان الأوسطى والمتوسطى والوطن العربى". ص ص ٤-٢٩ **المستقبل العربى**، العدد ٢١٠ آب/اغسطس ١٩٩٦، وأعمال الندوة التى عقدتها اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية فى القاهرة٢٢-٢٣/١٠/١٩٩٦ حول مخططات التعاون بين إسرائيل والدول العربية.

(٣٥) وهو ما ذهب إليه د. سعيد النجار فى مداخلته تعقيبا على دراستنا حول مستقبل التنمية العربية، مرجع سابق.

(٣٦) وهو ما دعا إليه عدد من الكتاب. أنظر مثلا، إسماعيل صبرى عبد الله:"نحو جماعة اقتصادية عربية"،ص ص ١٦١-١٨٨ من مجموعة محاضرات الموسم الثقافى الأول للجامعة العربية. معاد نشره ص ص ١٣٩-١٥٩ من : **وحدة الأمة العربية، المصير والمسيرة**.كذلك يوسف صايغ: **التنمية العصية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،حزيران/يونيو ١٩٩١. وله أيضا :**التنمية العربية:من قصور الماضى إلى هاجس المستقبل**،منتدى الفكر العربى،عمان،٢٢/١٠/١٩٩٤.وأنظر أيضا إبراهيم سعد الدين عبد الله:البديل العربى،مرجع سابق.

(٣٧) وهو التعبير الذى استخدمه أنور عبد الملك:"تنمية أم نهضة حضارية"؟ص ص ٢٩-٣٧ من **دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(٣٨) أنظر مثلا، نايف على عبيد: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية:من التعاون إلى التكامل**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/فبراير ١٩٩٦ ،وبخاصة ص ص ٣٤٠-٣٤٤.

(٣٩) صدرت الدعوة على لسان المفوض الأوروبى جاك سانتير.ويذكر فى هذا الصدد أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كانت قد أجرت دراسة حول تحديد "إقليم المتوسط" تحديدا علميا ،فاتضح أنه يشمل غالبية الوطن العربى، باستثناء بعض أطرافه القصوى.وقد أشار إلى هذه الدراسة د.عبد الفتاح القصاص خلال ندوة الجامعة العربية حول "ما بعد برشلونة"،القاهرة ١-٢/٩/١٩٩٦.

(٤٠) تضمن مقترح د.إسماعيل صبرى عبد الله فى "نحو جماعة اقتصادية عربية" مرجع

سابق،تنظيما مشابها لهذه الأسس.

(٤١) كنت قد اقترحت "دور العمل العربى المشترك فى تحقيق التنمية المستقلة" ،**مرجع سابق**،ص٨٧٥، تقسيم عمل بين أمانتى المجلسين، بحيث تتولى أمانة المجلس الاقتصادى وضع خطة تنمية عربية بعيدة المدى تحدد أبعاد العمل المشترك، وتتولى أمانة مجلس الوحدة الإشراف على السوق المشتركة.وحتى لا يفسر هذا بأنه تقليل من شأن مجلس الوحدة،فإن من الأفضل تفسير هذا الاقتراح بأنه إعطاء سلطات أوسع لأمانته العامة فى الجوانب التنفيذية، ليتركز عمله، كجهاز وزارى، فى عمليات اتخاذ القرارات وتخطيط العمل، بما فيه وضع خطة تنمية مشتركة.

(٤٢) أنظرص ص ٣٨-٤١ من ورقة العمل الرئيسية فى ندوة السوق العربية المشتركة،**مرجع سابق**.

(٤٣) فاقترح د.محمد لبيب شقير مثلا، تشكيل جبهة من القوى الوحدوية التى تجعل من القومية العربية أساسا للوحدة،أنظر ص ص ١١٨٨-١١٩٣ من الوحدة الاقتصادية العربية. وذهب يوسف صايغ فى:"نحو تنمية مستقلة فى الوطن العربى"،ص ص ٩٠٧-٩٣٠ من **التنمية المستقلة فى الوطن العربى**،**مرجع سابق**، خاصة ص ٩٢٧ إلى اعتماد آلية لتحقيق التنمية العربية المستقلة تتشكل من ثلاث قوى اجتماعية،أولها قيادات مواقع العمل المختلفة، وثانيها المفكرين المناضلين أو الإنتلجنسيا، وثالثها المواطنين المسيسين المعنيين بالهموم المجتمعية،:أنظر أيضا ص ص ٢٨١-٢٩١.

(٤٤) اهتم مجلس التعاون الخليجى والمعهد العربى للتخطيط بالأمر، فعقدا ندوة فى دبى ١٤-١٦-/٢/١٩٨٧ نشرت وقائعها فى: بحوث ندوة **التخطيط التكاملى بين دول مجلس التعاون الخليجى**، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، ١٩٨٨. وأنظر فى ص ص ٥١-١٠٢ منه دراستنا حول:"التخطيط التكاملى على المستوى الشامل "تجربة مجلس التعاون ومتطلبات نجاحها"،معاد نشرها فى صفحات ١٥-٧٤ من: **التعاون**، السنة الثانية، العدد السابع، ذو القعدة ١٤٠٧ ،يوليو١٩٨٧.

(٤٥) أدرك الاتحاد الأوروبى هذه الحقيقة مؤخرا فأشار فى معرض صياغة سياسة اجتماعية أوروبية (ص ٢٦ من : CCE: **Livre Vert sur La Politique Sociale Europeenne; Options pour L'Union**. Luxembourg, 1993.) إلى أنه بينما كان الاعتقاد السائد فى بداية الثمانينات أن "الضعف الأوروبى"مرجعه عدم الاقتداء ببعض خصائص النموذج الأمريكى، مثل المرونة والحركية،إلا أن الرأى تحول فى بداية التسعينات إلى ضرورة إدخال تعديلات مؤسسية فى مجالات معينة كالتعليم والتدريب، والبحث والتطوير،وتحسين البنية الأساسية والسياسة الصناعية.